

أثر الفكر الاعتزالي في إعرابِ القُرآنِ الكَرِيمِ

دِراسَةٌ نَحْوَيْةٌ نَقْدِيَّة

إعداد الدكتور:

ملــوم محمد ملــوم محمد





مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية




مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية


بسم الله الرحمن الرحيم






مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية



الملخـــص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم –، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنه من المعلوم لدى كل مسلم أن القرآن الكريم هو أصل العلوم؛ فمنه استنبط العلماءُ الفقه والأصول واللغة والنحو والبلاغة والعقيدة وسائر العلوم العربية والشرعية.

ولمّا ظهرت الفرق الإسلامية المختلفة في العقائد حاولتْ كل فرقة تقوية مذهبها عن طريق الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم.

ومن أهم وأخطر هذه الفرق "المعتزلة" أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عُبيد.

حيث ظهرت هذه الفرقة في بداية القرن الثاني الهجري، واختارت منهجًا جديداً في العقيدة مخالفًا لمنهج أهل السنة والجماعة مستدلين على ذلك بآيات قرآنية وأحاديث نبوية ظاهرها يُقوي مذهبهم واعتنق مذهبهم خلق كثيرٌ.

وكان على رأس هؤلاء المعتنقين لهذا المذهب مجموعة من حُذّاق اللغة والنحو، كالشيخ أبى على الفارسي ت٣٧٧هـ، وتلميذه النجيب أبى الفتح عثمان بن جنّي٣٩٢هـ، وجار الله محمود بن عمر الزمخشري ت٥٣٨هـ.

وحاول هؤلاء الحذّاق إخضاع آيات الذكر الحكيم لتقوية مذهبهم الاعتزالي.

واستخدموا حذقهم اللغوي في إعراب القرآن الكريم إعرابًا موافقًا لمذهبهم





الاعتزالـي؛ إذ الإعـراب والمعنـى متلازمـان والإعـراب فـرع المعنـى – كمـا هـو مشهور–.

ولـذلك جـاء هـذا البحـث متنـاولاً أثـر الفكـر الاعتزالـي – خصوصـاً عنـد الزمخشـري – في إعـراب القـرآن الكـريم، دراسـة نحويـةً نقديـة؛ ليبـين أن هـذه الأعاريـب التـي ذهبـوا إليهـا وإن كانـت صـحيحة مـن جهـة اللغـة، إلا أنهـا تتعـارض مـع السـياق القـرآني، أو ظاهر الآية الكريمة، أو مرجوحة من جهة التركيب............



الكلمـات المفتاحيـة: الاعتزالـي- إعـراب القـرآن- الاسـتعلاءُ- المصـدر المـؤول- الجملـة الحالية – الزمخشري - أبو على الفارسي- ابن جني.

The effect of retirement thought on the expression of the Holy Qur'an Critical grammatical study

By:

Dr:lamlom mohammad lamlom mohammad

e.mail:Lamlom.m@gmail.com

Abstract

Praise be to Allah، Lord of the Worlds، and prayers and peace be upon the master of all creatures، our master Muhammad - peace be upon him-

And upon his family and companions.

After:

It is known to every Muslim that the Holy Quran is the origin of science; from it scientists have developed jurisprudence، assets، language، grammar، rhetoric، doctrine and other Arab sciences and legitimacy.

As different Islamic sects appeared in the faiths، each sect tried to strengthen its doctrine by citing the verses of the Holy Quran.

One of the most dangerous and dangerous of these "Mu'tazili" groups are the followers of Wasel bin Atta and Amr ibn Obaid.

Where the band appeared at the beginning of the second century AH، and chose a new approach in the doctrine contrary to the approach of Ahl al-Sunnah and the community، relying on Quranic verses and prophetic narratives، which clearly strengthens their doctrine and embraces their doctrine of creation.

At the head of those adherents of this doctrine is a set of language



and grammar، such as Sheikh Abi Ali al-Farsi v ٣٧٧AH، and his student Najib Abi Fath Osman bin Jaini ٣٩٢AH، and Jarallah Mahmoud bin Omar Zamakhshari ٥٣٨AH.

These tzafik tried to subjugate the verses of al-Hakim to strengthen their esoteric doctrine.



And use their linguistic clues in the expression of the Koran in a manner consistent with their doctrine of isolation; the expression and meaning are linked to the expression and the branch of meaning - as is known- .

Therefore، this research deals with the impact of the esoteric thought - especially in the Zamakhshari - in the expression of the Holy Quran، a grammatical study of criticism; to show that these are the niches that they went to، even though they are true in terms of language، but they contradict the Qur'anic context، By installation.............

Keywords: alaetzali- the expression of the Koran - the superiority - authoritative source - the current sentence – Zamakhshari- abu ealaa alfarsy - Ibn Jinnie.





المقدمـــة

الحمـد للّـه علـى فـيض نعمـه وعطائـه، والصـلاة والسـلام علـى خيـر رسـله وأنبيائـه، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعدُ.......

فإنـه مـن الأمـور المسـلمة في الدراسـات النحويـة أن الإعـراب والمعنـى متلازمـان؛ إذ الإعـراب فـرعُ المعنـى، والإعـراب دخـل في الكـلام للتفرقـة بـين المعـاني المختلفـة التـي تتـوارد عليـه، فهـو دليـل علـى المعنـى. ومـن المعلـوم أيضـًا أن القـرآن الكـريم هـو أصـلُ العلـوم العربيـة والشـرعية؛ فمنـه اسـتنبط العلمـاءُ الفقـه والعقيـدة والأصـول والنحـو... وهـو أيضـًا المصـدر الأول مـن مصـادر الشـريعة الإسـلامية باتفـاق المسـلمين. ولمـا ظهـرت الفـرق الإسـلامية العقديـة بعـد وفـاة النبـي – صـلى الله عليـه وسـلم – حاولـتْ كـل فرقـة تثبيـت مـذهبها وتأكيـده عـن طريـق الاستشـهاد بآيـات الـذكر الحكيـم. ومـن أهـم هـذه الفـرق وأخطرهـا فرقـة المعتزلـة، أتبـاع[1] واصـل بـن عطـاء وعمـرو بـن عبيـد[2]، حيـث ظهـرت هـذه الفرقـة في أواخـر العصـر الأمـوي وكـان لهـا دور كبيـر في الـدفاع عـن العقيـدة الإسـلامية وكـان ممـن اعتنـق هـذا المـذهب مجموعـة مـن حُـذّاق اللغـة والنحـو كـأبي علـى الفارسـي وابـن جنـي والزمخشـري – رحمهـم الله، فحـاول هـؤلاء الحُـذّاق إخضـاع آيـات القـرآن الكـريم لخدمـة مـذهبهم الاعتزالـي فاسـتخدمواْ حـذقهم اللغـوي والنحـوي في إعـراب آيـات الـذكر الحكـيم إعرابـًا تابعـًا لمـذهبهم الاعتزالـي؛ ليثبتـواْ أن العقيـدة الاعتزاليـة عقيـدة صـحيحة؛ لأنهـا مسـتنبطة مـن القـرآن

(١)سيأتي الحديث عنهما مفصلاً في ص١٢٩١.

(٢)سيأتي الحديث عنهما مفصلاً في ص١٢٩٣.

الكريم.

وقد كان للزمخشري – رحمه الله – نصيب وافر في هذا الإخضاع؛ في تفسيره المشهور "الكشاف"؛ حيث كان متعصباً لمذهبه مجاهراً به داعياً إليه. فجاء هذا البحث متناولاً هذه الأعاريب تناولاً نحوياً نقدياً؛ ليبين أنها أعاريب ضعيفة أو مرجوحة أو متعارضة مع ظاهر الآية الكريمة أو السياق القرآني أو مخالفة لإجماع المعربين والمفسرين؛ ولذلك جعلت عنوانه: "أثر الفكر الاعتزالي في إعراب القرآن الكريم دراسة نحوية نقدية".



أسباب اختياري لهذا البحث:

اخترتُ هذا الموضوع؛ رغبةً في بيان فساد المعنى الذي ذهب إليه المعتزلة عن طريق بيان فساد الإعراب الذي دلّ على هذا المعنى.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى أمرين:

أحدهما: بيان فساد الأعاريب القرآنية المبنية على عقيدة اعتزاليه.

الآخر: إثبات صحة عقيدة أهل السنة والجماعة؛ إذ هي عقيدةٌ مبنية على أعاريب صحيحة بإجماع المعربين والمفسرين.

المنهج المتبع:

اخترت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الظاهرة وتحليلها؛ ولذلك:

١-وضعتُ عنواناً مناسباً لكل مسألة من المسائل التطبيقية المذكورة في هذا البحث.

٢- ذكرتُ تمهيداً مناسباً لكل مسألة موضحاً فيه إياها.

٣- ذكرت الآية الكريمة موضع الاستشهاد عند المعتزلة.

٤- ذكرتُ رأي المعتزلة معقباً عليه بالشرح والبيان.

٥- ذكرتُ نصوص المعتزلة العقدية الدافعة إلى الإعراب المذكور من كتُب العقيدة عندهم – غالباً.

٦- قمت بتناول الإعراب الاعتزالي المذكور تناولاً نحوياً نقدياً.

المصادر الأساسية:

لمّا كان هذا البحث متعلقاً بالفكر الاعتزالي والإعراب في القرآن الكريم؛ كانت مصادره الأساسية ثلاثة:

أحدها: كتب العقيدة الاعتزالية. وأشهرها: شرح الأصول الخمسة، والمغني في أبواب التوحيد والعدل. وكلاهما للقاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي.

والثاني: كتب التفسير والإعراب. وأشهرها: الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والدر المصون للسمين الحلبي.



والثالث: كتب النحو.

الدراسات السابقة:

اهتمت بعض الدراسات النحوية بالربط بين العقيدة والنحو والإعراب ومن أشهر هذه الدراسات:

١ – أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي[١] للدكتور مصطفي أحمد عبد العليم بخيت.

٢- التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخشري[٢] للدكتور عبدالله سليمان محمد.

مكونات البحث:

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من مقدمة وتمهيد وعشرة مباحث وخاتمة.

فأما المقدمة فذكرتُ فيها سبب اختياري لهذا البحث ومنهجي فيه.

وأما التمهيد فجعلته مشتملاً على ثلاثة مباحث:

الأول: التعريف بالمعتزلة.

الثاني: أشهر أعلام المعتزلة.

(١) هذا الكتاب في الأصل رسالة علمية حصل بها الباحث على درجة التخصص "الماجستير" في النحو والصرف من كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

(٢) هذه الدراسة رسالة علمية حصل بها الباحث على درجة التخصص "الماجستير" من كلية الآداب بجامعة الموصل بالعراق عام ٢٠٠٢م.

الثالث: الأصول الخمسة عند المعتزلة والآثار المترتبة عليها.

وأما العشرة مباحث فهي في "العلاقة بين الفكر الاعتزالي والإعراب دراسة تطبيقية في القرآن الكريم"لتكون على النحو التالي:

الأول: تعلّق "لعلّ" بالفعل "خلقكم" في قوله – تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ بين المنع والجواز.

الثاني: "لو" في قوله – تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللهِ خَيْرٌ.. ﴾ بين الشرط والتمنَي.

الثالث: الجملة الحالية في قوله – تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ بين التأكيد والبيان.

الرابع: "إنْ" الشرطية في قوله – تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بين الحقيقة والمجاز.

الخامس: الاستعلاءُ المستفادُ من "على" في قوله – تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ بين الحقيقة والمجاز.

السادس: حكم من مات موحداً مُصرّاً على كبائر لم يتب منها.

السابع: المصدر المؤول في قوله – تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ بين البدل والمفعول لأجله.

الثامن: الضمير في قوله – تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ بين العود على "الله" – عز وجل – والعود على الاسم الموصول.

التاسع: "جعل" في قوله – تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ بين التصيير والتّسمية.

العاشر: الواو في قوله – تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ﴾ بين الاستئناف والحال.

وأما الخاتمة فذكرتُ فيها أهم نتائج البحث:

وبعـــد:

فإن الكمال للّه – وحده – والعصمة لأنبيائه وملائكته، فإذا كنتُ أصبتُ في هذا البحث فللّه الحمدُ والمنّة والفضلُ، وإن كان الأمر غير ذلك فحسبي أنني بشر أُصيب وأُخطئ، والفاضلُ من عُدتْ سقطاته، وأسأل الله – عز وجل – الوهّاب الرّزاق أن يرزقني الصواب والسداد في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الباحث:

د/ ملوم محمد ملوم محمد.



التمهيـــد:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمعتزلة.

المبحث الثاني: أشهر أعلام المعتزلة.

المبحث الثالث: الأصول الخمسة عند المعتزلة والآثار المترتبة عليها.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

المبحث الأول

التعريف بالمعتزلة

التسمية والنشأة:

يطلق هذا اللقب على جماعة من المفكرين المسلمين الذين ظهرواْ في الدولة الإسلامية في أواخر القرن الأول الهجري على يد رئيسهم وأستاذهم الأول واصل بن عطاء، وقد اعتمدت هذه الجماعة على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية؛ لتأثرها ببعض الفلسفات الواردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة[(١)] والجماعة. وقد أطلق عليها ألقاب مختلفة منها: المعتزلة، والقدرية، والعدلية، وأهل التوحيد والعدل، والمقتصدة، والوعيدية[(٢)].

---

(١) تطلق تسمية أهل السنة بوجه عام على كل من يلتزم بالسنة ويتبع الجماعة. والمقصود بالجماعة: جمهور المسلمين ممن لم ينتم إلى فرقة بعينها من الفرق الكلامية التي اعتُبِرتْ في بعض آرائها حائدة عن طريق السنة وما مضى عليه الجماعة. وهي ليست فرقة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وإنما هم جماعة المسلمين الذين ترسمواْ سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – وطريقة أصحابه في العقائد". موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي ص١٢٣.

(٢) يُراجع: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة١/ ٦٤.



سبب التسمية بـ "المعتزلة": المشهور عند العلماء أنهم سُمّواْ بـ "المعتزلة"؛ لأن أستاذهم الأول – واصل بن عطاء – كان طالبًا للعلم في حلقة "الحسن [1]البصري" يحضر دروسه ويتلقى منه، فدخل رجل ذات مّرة على "الحسن البصري" في مجلس علمه قائلاً: يا إمام الدين، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون[2] أصحاب الكبائر، وجماعة يُرجئون [3] أصحاب الكبائر ويؤخرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل عندهم ليس من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكّر الحسن البصري قليلاً، وقبل أن يُجيب قال واصل: إن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن مطلق، وليس بكافرٍ مطلق، إنه ليس مؤمنًا لارتكابه الكبائر، وليس كافراً؛ لأنه ينطق الشهادتين، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين، أي: بين الإيمان والكفر. وكان هذا الرأي يُخالف رأي الحسن البصري إمام أهل السنة والجماعة الذى كان يرى أن مرتكب الكبيرة مؤمن عاصٍ. فلما وجد واصل رأيه مخالفًا لرأي الحسن البصري؛ اعتزل مجلسه وجلس منفرداً يعلم الناس مذهبه الجديد في حكم مرتكب الكبيرة، فلما رآه الحسن قال: اعتزلنا واصلٌ. فسمّوا بالمعتزلة[4].

---

(١) هو الحسن بن يسار، أحد كبار التابعين المشهورين، كنيته أبو سعيد، ولد سنة ٢١هـ وتوفي سنة ١١٠هـ.
يُراجع: سير أعلام النبلاء٤/ ٥٦٣.

(٢) الجماعة الأولى هم الخوارج، والجماعة الثانيةهم المرجئة. يُراجع: موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي ص٨٦٢-٨٦٣

(٣) المرجع السابق

(٤) يُراجع: الملل والنحل للشهرستاني ص٦٠-٦١، وموسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي ص٨٥٥.

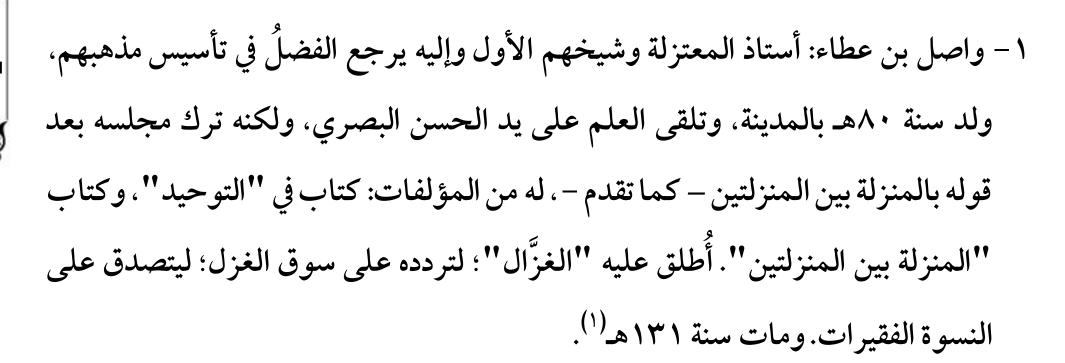


المبحثُ الثاني

أشهر أعلام المعتزلة

أعلام مفكري المعتزلة كثيرون، ولكل واحدٍ منهم – في الغالب – أفكاره المتميزة عن أفكار سابقيه ولاحقيه حتى أصبح لأشهرهم طائفة تُنسب إليه، ومن هؤلاء:

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية



١- واصل بن عطاء: أستاذ المعتزلة وشيخهم الأول وإليه يرجع الفضلُ في تأسيس مذهبهم، ولد سنة ٨٠هـ بالمدينة، وتلقى العلم على يد الحسن البصري، ولكنه ترك مجلسه بعد قوله بالمنزلة بين المنزلتين – كما تقدم -، له من المؤلفات: كتاب في "التوحيد"، وكتاب "المنزلة بين المنزلتين". أُطلق عليه "الغزَّال"؛ لتردده على سوق الغزل؛ ليتصدق على النسوة الفقيرات. ومات سنة ١٣١هـ[١].

٢- عمرو بن عبيد: شيخ المعتزلة الثاني، انضم إلى واصل بن عطاء بعد اعتزاله مجلس الحسن البصري ولازمه، والظاهر أنه كان يتناوب معه في الإلقاء والتعليم، وكان زاهداً عابداً، له من المؤلفات: كتابٌ في "العدل والتوحيد"، وكتابٌ في "الرد على القدرية"، ومات سنة ١٤٣هـ[٢].

٣- أبو الهذيل العلاف: هو محمد بن الهذيل البصري العلّاف أحد رؤوس المعتزلة ت ٢٢٧هـ[٣].

---

(١) يُراجع: سير أعلام النبلاء٥/ ٤٦٤-٤٦٥.

(٢) يُراجع: المرجع السابق ٦/ ١٠٤-١٠٦.

(٣) يُراجع: المرجع السابق ١٠/ ٥٤٢-٥٤٣.

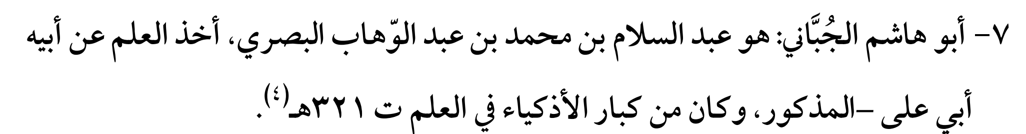


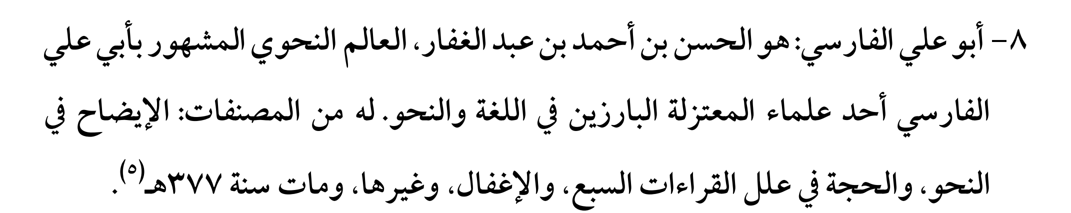
٤- النّظّام: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النظام، أحد شيوخ المعتزلة ت ٢٣١هـ[١].

٥- الجاحظ: هو عمرو بن بحر بن محبوب، البصري المعتزلي المعروف بالجاحظ ت٢٥٥هـ[٢].




٦- أبو على الجُبَّاني: هو محمد بن عبد الوهّاب البصري، أحد شيوخ المعتزلة ت ٣٠٣هـ[٣].


٧- أبو هاشم الجُبَّاني: هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوّهاب البصري، أخذ العلم عن أبيه أبي على -المذكور، وكان من كبار الأذكياء في العلم ت ٣٢١هـ[٤].


٨- أبو علي الفارسي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، العالم النحوي المشهور بأبي علي الفارسي أحد علماء المعتزلة البارزين في اللغة والنحو. له من المصنفات: الإيضاح في النحو، والحجة في علل القراءات السبع، والإغفال، وغيرها، ومات سنة ٣٧٧هـ[٥].

٩- ابن جني: هو العالم المشهور أبو الفتح عثمان بن جني، أحد علماء المعتزلة البارزين في اللغة والنحو والصرف ت ٣٩٢هـ[٦].

١٠- القاضي عبد الجبار: هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبارالهمذاني، كنيته أبو الحسن، كان فقيهـًا أصوليـًا متكلمـًا مفسراً، شافعي المذهب في الفقه، معتزليـًا في العقيدة، تولى

---

(١) يُراجع: المرجع السابق ١٠/ ٥٤١-٥٤٢.

(٢)يُراجع: معجم المؤلفين٨/ ٧.

(٣) يُراجع: سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٨٣-١٨٤.

(٤) يُراجع: المرجع السابق ١٥/ ٦٣-٦٤.

(٥)يُراجع: بغية الوعاة ١/ ٤٧٧-٤٧٩.

(٦)يُراجع: سير أعلام النبلاء١٧/ ١٧-١٩.

القضاء؛ ولذلك عُرف بالقاضي، له مؤلفات كثيرة منها: الأصول الخمسة – وهو أشهر كتبه، والمغني في أبواب التوحيد والعدل، ودلائل النبوة. ومات سنة٤١٥هـ(١).

١١- الزمخشري: هو محمود بن عمر الزمخشري، الملقب بجارالله المشهور بالزمخشري، علّامة المعتزلة، كان رأسًا في البلاغة والعربية والمعاني والبيان والنحو. له من المصنفات: الكشاف – في التفسير – وأساس البلاغة، والمفصل في علم العربية، والمنهاج في الأصول. كان مجاهراً باعتزاله متعصبًا له شديد العداوة لأهل السنة والجماعة، ومات سنة ٥٣٨هـ(٢).

---

(١) يُراجع: معجم المؤلفين ٥/ ٧٨.

(٢) راجع: سير أعلام النبلاء٢٠/ ١٥١-١٥٦.

المبحث الثالث

الأصول الخمسة عند المعتزلة

والآثار المترتبة عليها



التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذه هي الأصول الخمسة المتفق عليها عند المعتزلة.

"هذه الأصول الخمسة تترابط فيما بينها ترابطـًا وثيقـًا، لتكون بناءً فكريـًا متكاملاً. وبالرغم من أن فرقة المعتزلة انقسمت إلى فرق عديدة فرعية وقامت بينها خلافات فكرية في دقائق علم الكلام أو في تحليل بعض الأحداث السياسية – بالرغم من ذلك – فإن الأصول الخمسة تنتظم تلك الفرق جميعـًا، فلا يستحق لقب" المعتزلي "من ينكر أيّـًا من هذه الأصول بالمفهوم الذي أرساه المعتزلة" (١).

وهذه الأصول الخمسة تفرعت عليها عدة تفريعات تعدّ هذه التعريفات هي مسائل علم العقيدة عندهم؛ ولذلك سأتناول هذه الأصول الخمسة بشيء من الإيجاز مبينـًا بعض ما يترتب عليها عندهم؛ لأن المعتزلة أعربواْ القرآن الكريم إعرابـًا يتناسب مع هذه الآثار المترتبة على هذه الأصول الخمسة.

---

(١) موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي ص٨٦٥.

المطلب الأول

الأصل الأول: التوحيد

مفهومه



"هذا هو الأصل الأول من أصولهم والذي اشتُهروا به بين الفِرق الإسلامية مع أن المسلمين جميعًا يقولون بوحدانية الله – تعالى-. ولكن المعتزلة يقولون: إن الله واحد في ذاته، بمعنى أنه غير مركب من أجزاء، وأنه لا شريك له في ذاته، بمعنى أنه غير متعدد، وهو واحد في أفعاله، فلا شريك له فيها" [1].

الآثار المترتبة عليه عندهم:

١ – نفي الصفات من القدرة والإرادة والعلم وغيرها، بمعنى أن الله – عز وجل – عالم بذاته لا بعلم، وقادر بذاته لا بقدرة، ومريد بذاته لا بإرادة[2].

٢ – نفي رؤية الله – عز وجل – بالأبصار في الآخرة[3].

٣ – القرآن مخلوق[4].

(١) أصول الفرق الإسلامية د/ عمر عبد العزيز قريشي ص١٥٦

(٢) يُراجع: موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي ص٨٥٨.

(٣) يُراجع: تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص١٣٥.

(٤) يُراجع: المرجع السابق نفسه.



المطلب الثاني:

الأصل الثاني: العدل

مفهومـــه:



"يرتبط هذا الأصل عند المعتزلة ارتباطًا وثيقًا بأصل" التوحيد "، فالله – سبحانه – بمقتضى أصل التوحيد يستحق التنزيه المطلق الذي لا تشوبه شائبة، ولا يتفق مع تنزيه الله – من وجهة النظر الاعتزالية – أن يُعاقب الله إنسانًا على ذنب لا إرادة له فيه؛ لأن هذا ظلم، والظلم من صفات المخلوقين لا من صفات الخالق الذي تنزه عن مشابهة خلقه" (١).

والمراد به عندهم: "إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة. والله – عز وجل – عادل فلا يصدر منه إلا ما فيه خير ومصلحة للعباد" (٢).

الآثار المترتبة عليه عندهم:

١ –إن الله – عز وجل – لا يخلق أفعال العباد، بل هم الخالقون لها سواءً أكانت خيراً أم شرّاً(٣).

٢ – يجب على الله – تعالى – مراعاة الصلاح والأصلح لعباده(٤).

٣ – لا يجوز أن يكون الله –عز وجل – مريداً للمعاصي والشرور(٥).

٤ – يجب على الله – عز وجل – إرادة الخير للعباد(٦).

٥ – الله – عز وجل– لا يريد القبائح(٧).

---

(١) موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي ص٨٦٠.

(٢) أصول الفرق الإسلامية د/ عمر عبد العزيز قريشي ص١٦٦.

(٣) يُراجع: تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص١٣٥.

(٤) يُراجع: غاية المرام في علم المرام للأمدي ص٢٢٤-٢٢٥.

(٥) يُراجع: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٤٢٠.

(٦) يُراجع: المرجع السابق ص٤٤٦.

(٧) يُراجع: المرجع السابق ص٤٤٨.



المطلب الثالث

الأصل الثالث: الوعد والوعيد

مفهومـــه:



"إذا كان أصل العدل مرتبطًا عند المعتزلة بأصل التوحيد فإن أصل" الوعد والوعيد "مرتبط بأصلي التوحيد والعدل معًا.

فالمعتزلة يرون أن وعد الله للطائعين بالثواب ووعيده للعصاة بالعقاب لابد أن يتحقق؛ لأن الله المنزه عن كل شبهٍ بالمخلوقات بمقتضى أصل التوحيد يتعالى عن أن يكون كاذبًا في وعده ووعيده أو أن يكون عابثًا.

ثم إنّ إخلاف الوعد والوعيد يتنافى أيضًا مع مبدأ العدل الإلهي؛ فمن العدل أن ينال كل إنسان ما يستحق من ثواب أو عقاب" [١]

الآثار المترتبة عليه عندهم:

١ – يجب على الله – تعالى – ثواب المطيعين. [٢]

٢ – يجب على الله – تعالى – عقاب العصاة. [٣]

٣ – الفاسق يخلد في النار ويعذب فيها أبد الآبدين. [٤]

٤ – الشفاعة لا تكون إلا للتائبين من المؤمنين ولا تكون للعصاة. [٥].

---

(١) موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي ص٨٦٠-٨٦١.

(٢) يُراجع: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبارص٦١١.

(٣) يُراجع: المرجع السابق نفسه.

(٤) يُراجع: المرجع السابق ص٦٥٦.

(٥) يُراجع: المرجع السابق ص٦٧٨.



المطلب الرابع

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين

مفهومـــه:



"إن الإيمان عبارة عن خصال الخير، إذا اجتمعت سُمّي المرء مؤمنًا وهو اسم مدح. والفاسق لم يستجمع خصال الخير، وما استحق اسم المدح؛ فلا يسّمى مؤمنًا، وليس هو بكافر مطلقًا أيضـًا؛ لأنّ الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه، لا وجه لإنكارها، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة، فهو من أهل النار خالد فيها، إذ ليس في الآخرة إلا فريقان: فريق في الجنة، وفريق في السعير، لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار" [(١)].

الآثار المترتبة عليه عندهم:

١ - الفاسق يعذب في النار ويخلد فيها، ولكنه فوق دركة الكفار. [(٢)]

٢ - صاحب الكبيرة لا يُسمى مؤمنـًا ولا كافراً، ولكنه في منزلة بين المنزلتين. [(٣)]

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص٦١.

(٢) يُراجع: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٦٨٦.

(٣)يُراجع: المرجع السابق ص٦٨٥-٦٨٦.

المطلب الخامس

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

مفهومـــه:



"يتفق المسلمون جميعـًا على أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... ولكن هذا المبدأ الذي يتفق المسلمون جميعـًا عل أهميته يكتسب لدى المعتزلة دلالات خاصة جعلتهم يعدونه أحد أصولهم الخمسة". (١)

قال القاضي عبد الجبار – رحمه الله – مبينا هذه الدلالات الخاصة عندهم:

"واعلم أن بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرقـًا من حيث إنّ في الأمر بالمعروف يكفي مجرد الأمر به، ولا يلزمنا حمل من ضيّعه عليه، حتى ليس يجب علينا أن نحمل تارك الصلاة على الصلاة حملاً، وليس كذلك النهي عن المنكر؛ فإنه لا يكفي فيه مجرد النهي عند استكمال الشرائط حتى نمنعه منعـًا؛ ولهذا فلو ظفرنا بشارب خمر وحصلت الشرائط المعتبرة في ذلك فإن الواجب علينا أن ننهاه بالقول اللين، فإن لم ينته خشَّنّا له القول، فإن لم ينته ضربناه، فإن لم ينته قاتلناه إلى أن يترك ذلك" (٢).

---

(١) موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي ص٨٦٣-٨٦٤ بتصرّف.

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٧٣٢-٧٣٣.

العلاقة بين الفكر الاعتزالي والإعراب

دراســـة تطبيقيـــة في القرآن الكريم

وفيه: عشرة مباحث.

المبحث الأول

تعلّق[١] "لعلّ" بالفعل "خلقكم" في قوله – تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٢]

بين المنع والجواز.

"لعلّ" حرف من أخوات "إنّ" معناه الترجي في المحبوبات والإشفاق في المكروهات، نحو: لعلّ الله يرحمني. ولعل العدو يأتي [٣].

وكلاهما – الترجي والإشفاق- مشكوك فيه؛ ولذلك لا يقال: لعل النبي- صلى الله عليه وسلم- يدخل الجنة[٤].

ولهذا المعنى المستفاد منها؛ استُشكل[٥] وقوعها في القرآن الكريم؛ لأن الشك مستحيل في حقه- تعالى؛ إذ علمه – عز وجل – محيط بكل شيء.

---

(١) المراد بالتعلق هنا التعلق المعنوي لا التعلق المشهور عند النحاة في حروف الجر.

(٢) الآية: ٢١ سورة البقر.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٠.

(٤) يراجع: أمالي ابن الشجري ١/ ٧٦-٧٧.

(٥) يراجع: المصدر السابق نفسه.



ولهذا حملها إمام النحاة سيبويه – رحمه الله – على أن معناها راجع إلى المخاطبين لا إلى الله – عز وجل – فقال: "قوله – تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [1]. فالعلم[2] قد أتى من وراء ما يكون، ولكن: اذهبا[3] أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما" [4].



وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[5] قال الزمخشري – رحمه الله: "ولعل: للترجي أو الإشفاق. تقول: لعل زيدا يكرمني. ولعله يُهينني. وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنه إطماع من كريم رحيم، إذا أطمع فعل ما يطمع فيه لا محالة؛ لجري إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به. قال من قال[6]: إن" لعل "بمعنى" كي ".و" لعل "لا تكون بمعنى" كي ". ولكن الحقيقة ما ألقيتُ إليك... فإن قلت: فـ" لعل "التي في الآية ما معناها وما موقعها؟ قلت: ليست مما ذكرناه في شيء؛ لأنه قوله: " خلقكم "[7]، " لعلكم تتقون"[8] لا يجوز أن يحمل على رجاء الله تقواهم؛ لأن الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة. وحمله على أن يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد أيضـًا. ولكن" لعل "واقعة في الآية موقع المجاز لا

(١) الآية: ٤٤ سورة طه.

(٢) أي: علم الله – عز وجل –.

(٣) الضمير راجع إلى سيدنا موسى وهارون _ عليهما السلام –.

(٤) الكتاب ١/ ٣٣١.

(٥) الآية: ٢١ سورة البقرة.

(٦) هو رأي الكسائي والأخفش. ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٢-٢٤.

(٧) من الآية: ٢١سورة البقرة.

(٨) من الآية: ٢١سورة البقرة.



الحقيقة؛ لأن الله – عز وجل – خلق عباده؛ ليتعبدهم بالتكليف، وركّب فيهم العقول والشهوات، وأزاح العلة في أقدارهم وتمكينهم، وهداهم النجدين، ووضع في أيديهم زمام [١] الاختيار، وأراد منهم الخير والتقوى. فهم في صورة المرجو منهم أن يتّقواْ يترجح أمرهم – وهم مختارون بين الطاعة والعصيان – كما ترجحت حال المرتجى بين أن يفعل وأنّ لا يفعل. ومصداقه قوله – عز وجل: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [٢] وإنما يبلو ويختبر من تخفي عليه العواقب، ولكن شبه بالاختبار بناء أمرهم على الاختيار"[٣].

يفهم من كلام الزمخشري – رحمه الله – أن "لعل" في الآية الكريمة متعلقة من حيث المعنى بالفعل "خلقكم"، وأن التقدير عنده: خلقكم مريداً منكم التقوى[٤]، ويفهم أيضـًا أن الترجي المستفاد من "لعل" مستعار لإرادة الله – عز وجل –؛ لأن أسباب التقوى موجودة في المخلوقين منذ خلقهم؛ فلذلك شُبهت إرادة الله التقوى منهم بترجي التقوى؛ لأن الراجي يتوقع حصول المرجو ورجحان وقوعه[٥].

النقـــد:

الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري – رحمه الله – في هذه الآية الكريمة؛ مبني على أصل عظيم من أصول المعتزلة الخمسة، ألا وهو "العدل" [٦]. وهذا الأصل يتفرع عليه عندهم

(١) الزمام: " الحبل الذي يُجعل في البُرة والخشبة " لسان العرب ٤/ ٤٠٦ "ز م م "

(٢) من الآية: (٢، ٧) سورتي هود والملك.

(٣) الكشاف ١/ ١٢٣-١٢٤ بتصرف.

(٤) يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٥) يراجع: تفسير أبى السعود١/ ٧٢-٧٣.

(٦) يراجع: ص١١ من هذا البحث.



تفريعات كثيرة[1]:

منها: العبد خالق لأفعاله مختار لها.

ومنها: الله – عز وجل– لا يريد المعاصي التي يفعلها العباد.



قال القاضي عبد الجبار – رحمه الله – مبينـًا هذين الفرعين: "فصل: في خلق الأفعال: والغرض به الكلام في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها" [2].

وقال: "وأحد ما يدلّ على أنه – تعالى – لا يجوز أن يكون خالقـًا لأفعال العباد، هوأن في أفعال العباد ما هو ظلم وجورٌ، فلو كان الله – تعالى – خالقـًا لها لوجب أن يكون ظالمـًا جائرًا، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً" [3]

وقال: "فصل: في أنه – تعالى – لا يجوز أن يكون مريداً للمعاصي: واتصال هذا الفصل بباب العدل ظاهر، فإن الإرادة فعلٌ من الأفعال ومتى تعلقت بالقبيح فتجب لا محالة، وكونه – تعالى – عدلاً يقتضي أن تنفي عنه هذه الإرادة" [4]. وقال: "ومما يدلّ على أنه – تعالى – مريد للطاعات من الواجبات والنوافل قوله – تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[5]. وهذه اللام لام الغرض والإرادة، فكأنة قال: ما خلقتهم وأردت منهم إلا العبادة" [6].

---

(١)ينظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٢٨٩-٥٩٧.

(٢)شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٣١٣.

(٣)المرجع السابق ص٣٣٤.

(٤) المرجع السابق ص٤٢٠.

(٥)الآية: ٥٦ سورة الذاريات.

(٦)شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبارص٤٤٩.



وهذا الإعراب المذكور مردود[1] عند مُفسري ومعربي أهل السنة والجماعة من أوجه

أحدها: ظاهر الآية الكريمة. ظاهر الآية الكريمة يدلّ على أنّ "لعلّ" متعلقة من حيث المعنى بقوله: ﴿ اعبدواْ ﴾ لا بـ ﴿ خلقكم ﴾. قال أبو حيان – رحمه الله: "والذى يظهر ترجيحه أن يكون ﴿ لعلكم تتقون ﴾[2] متعلقـًا بقوله: ﴿ اعبدوا ربكم﴾[3]؛ لأن الذى نُودوا لأجله هو الأمر بالعبادة، فناسب أن يتعلق بها ذلك، وأتى بالموصول وصلته على سبيل التوضيح [4]أو المدح[5] للذى تعلقت به العبادة، فلم يجأ بالموصول؛ ليحدث عنه، بل جاء في ضمن المقصود بالعبادة. وأما صلته فلم يجأ بها لإسناد مقصود لذاته، إنما جئ بها لتتميم ما قبلها، وإذا كان كذلك فكونها لم يجأ بها لإسناد يقتضي أن لا يهتم بها فيتعلق بها ترجٍ أو غيره. بخلاف قوله: ﴿ اعبدواْ ﴾ فإنها الجملة المفتتح بها أولاً والمطلوبة من المخاطبين، وإذا تعلق بقوله: ﴿ اعبدواْ ﴾ كان ذلك موافقـًا؛ قوله: ﴿ اعبدواْ ﴾ خطاب، ﴿ ولعلكم تتقون ﴾ خطاب". [6]



والثاني: معنى الآية الكريمة وسياقها: معنى الآية الكريمة وسياقها يدل على أن "لعل" متعلقة من حيث المعنى بقوله: ﴿ اعبدواْ ﴾؛ لأن قوله: ﴿ لعلكم تتقون﴾ "تذييل يُراد به التعليل لما

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص٢٧، وتفسير القرطبي ١/ ٢٢٦-٢٢٧، وتفسير أبى السعود١/ ٧٢-٧٣، وروح المعاني١/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) من الآية: ٢١ سورة البقرة.

(٣) من الآية: ٢١ سورة البقرة.

(٤) وعليه يكون الموصول في الآية الكريمة نعتـًا لقوله: "ربكم".

(٥) وعليه يكون الموصول في الآية الكريمة مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعنى أو أمدح.

(٦) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢٣٥.



سبقه من أمرٍ أو نهي، ولم يذكر في الآية الكريمة أمرٌ ولا نهي إلا قوله: ﴿ اعبدواْ﴾؛ ولذلك قال الطاهر ابن عاشور – رحمه الله: " وجملة لعلكم تتقون "[1] تعليل للأمر بـ ﴿اعبدواْ﴾[2]؛ فلذلك فُصلت، أي: أمرتكم بعبادته؛ لرجاءٍ منكم أن تتقوا" [3].

والثالث: الحملُ على الوجه الراجح أولى من غيره: جعل "لعل" متعلقة بـ "خلقكم" في الآية الكريمة – وإن كان جائزاً على معنى يرجع إلى المخاطبين [4] – مرجوح[5]عند المفسرين والمعربين؛ لأنه خلاف ظاهر الآية الكريمة، ولأنه يحتاج إلى تأويل؛ إذ وقت الخلق لا يصح فيه رجاء المخلوقين للتقوى؛ ولذلك قال ابن عطية – رحمه الله: ﴿ولعلكم﴾[6] متعلقة بقوله: ﴿اعبدواْ ربكم﴾ [7]. ويتجّه تعلقها بـ ﴿خلقكم ﴾ [8]، أي: لمّا ولد كل مولود على الفطرة[9]. فهو إنْ تأمله متأمل؛ توقع له ورجا أن يكون متقيًا "[10].

---

(1) من الآية: 21 سورة البقرة.

(2) من الآية: 21 سورة البقرة.

(3) التحرير والتنوير 1/ 328.

(4) عليه يكون التقدير: خلقكم راجين التقوى. يراجع: تفسير البيضاوي2/ 17-22.

(5) يُراجع: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي2/ 16.

(6) من الآية: 21 سورة البقرة.

(7) من الآية: 21 سورة البقرة.

(8) من الآية: 21 سورة البقرة.

(9) يشير بذلك إلى قول النبي – صلى الله عليه وسلم -: "ما من مولود" إلا يُولد على الفطرة، فأبواه يُهّودانه وينصرانه ويمسحانه... " أخرجه مسلم – كتاب القدر– باب معنى" كل مولود يولد على الفطرة "، حديث رقم 2658.

(10) تفسير ابن عطية 1/ 94.





المبحث الثاني

" لو "في قوله – تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾(1) بين الشرط والتمني.



تأتى" لو "في الكلام على معانٍ(2):

منها: أن تكون شرطية امتناعية(3)، معناها: " امتناع الشيء لامتناع غيره "(4)، وتحتاج إلى شرط وجواب، نحو: لوجئتني لأكرمتُك. والممتنع لامتناع غيره هو الجواب، امتنع؛ لامتناع الشرط(5).. و هي مختصة بالماضي عند الأكثرين(6)؛ ولذلك إذا وقع بعدها المضارعُ أحالت معناه إلى المضي، نحو قوله – تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾(7). أي: لو أطاعكم(8). ولا يكون جوابها جملة اسميةً؛ لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب" لو "منتفٍ ممتنع(9).

---

(1) الآية: ١٠٣ سورة البقرة.

(2)ينظر: المغني لابن هشام ١/ ٥٦١-٥٩٧.

(3) يُراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٦-١٠٧.

(٤)معاني الحروف للرُّماني ص١٠٠.

(5)يُراجع: شرح المفصل لابن يعيش٥/ ١٠٦-١٠٧.

(6)ينظر: جواهر الأدب للإربلي

(7) من الآية: سورة الحجرات.

(8)يُراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٧.

(9)يراجع: شرح الكافية للرضي٤/ ٤٩١.



ومنها: أن تكون للتمني[١]. فتكون بمنزلة" ليت "في المعنى لا في اللفظ [٢]، نحو: لو أتيتنا أمس. أي: ليتك أتيتنا. وقد يكون لها جواب في هذا القسم[٣]، فيأتي هذا الجواب منصوباً ب" أنْ "مضمرة وجوباً – عند البصريين–[٤] بعد فاء السببية[٥]، ومنه قوله – تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾ [٦]. فالمعنى على التمني، أي: ليت لنا كّرة فنتبرأ منهم [٧].



وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [٨]. قال الزمخشري – رحمه الله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾ برسول الله والقرآن ﴿ واتقواْ﴾ الله فتركوا[٩] ماهم عليه من نبذ كتاب الله واتباع كتب الشياطين ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللهِ خَيْرٌ ﴾.... ﴿ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ أن ثواب الله خير مما هم فيه. وقد علمواْ ولكنه جهّلهم[١٠]؛ لترك العمل بالعلم.

فإن قلت: كيف أُوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب" لو "؟ قلت: لما في ذلك من

---

(١)ينظر: الجنى الداني ص ٢٨٨.

(٢)يُراجع: رصف المباني ص٣٦٠.

(٣)ينظر: المغنى لابن هشام ١/ ٥٨٨-٥٨٩.

(٤)ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٨-١٦٧٣.

(٥) هي التى يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها. ينظر: جواهر الأدب للإبلي ص٦٤.

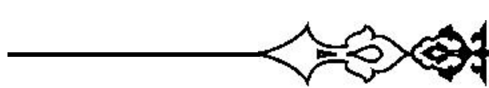
(٦)من الآية: ١٦٧ سورة البقرة.

(٧)يُراجع: رصف المباني ص٣٦٠.

(٨)الآية: ١٠٣ سورة البقرة.

(٩) الضمير فيه قولان: أحدهما: أنه عائد على اليهود. والثاني: أنه عائد على الذين يعلمون الناس السحر. يُراجع: الدر المصون ٢/ ٤٩.

(١٠) أي: نسبهم إلى الجهل



الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها... ويجوز أن يكون قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا ﴾ تمنياً لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له، كأنه قيل: وليتهم آمنواْ. ثم ابتدئ فقال: ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللهِ خَيْرٌ ﴾ (1).

يُفهم من كل كلام الزمخشري – رحمه الله- أن" لو "– الأولى – في هذه الآية الكريمة يجوز فيها وجهان إعرابيان:

أحدهما: أن تكون شرطية امتناعية، فتحتاج إلى شرط وجواب، وشرطها قوله: ﴿ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾؛ لأنه مصدر مؤول في محل رفع على الفاعلية (2)أو الابتداء(3)، والتقدير: ولوثبت إيمانهم أو ولو إيمانهم ثابت. وأما جوابها فقوله: ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللهِ خَيْرٌ ﴾. والأصل فيه ألا يكون جملة اسمية، كما تقدم.؛ ولذلك فالتقدير: " لأُثيبواْ مثوبةً من عند الله خيراً مما شرواْ به أنفسهم "(4) فحُذف الفعل وعُدل إلى الجملة الاسمية؛ لغرضٍ (5) بلاغي يقتضيه المعنى

(1)الكشاف1/ 200 بتصرّف.

(2)هذا رأي المبرد – رحمه الله. يُراجع: المقتضب للمبرد3/ 77.

(3)هذا رأى إمام النحاة سيبوية – رحمه الله. ينظر: الدر المصون2/ 48. ولم أجده في كتاب سيبويه – رحمه الله

(4)روح المعاني 2/ 426.

(5)قرر البلاغيون أن الجملة الاسمية التى لا يكون خبرها جملة فعلية تفيد بأصل وضعها ثبوت شيء للشيء، دون نظر إلى تجدد أو حدوث أو استمرار. ولكنها قد تخرج عن هذا الأصل لتفيد الدوام والاستمرار بحسب القرائن اللفظية أو غير اللفظية ومن هذه القرائن مقام المدح والثناء، ومنه قوله – تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾. الآية: 4 سورة القلم. فسياق الكلام في معرض المدح يدلّ على إرادة الاستمرار والدوام مع ثبوت النسبة. وأما الجملة الخبرية الفعلية ف هي موضوعة؛ لإفادة التجدد والحدوث في زمن معين مع الاختصار. يُراجع: جواهر البلاغة للهاشمي ص67: 69، والبلاغة العربية

في الآية الكريمة، وهو إثبات الخيرية في ثواب الله لمن آمن واتقى[١]. وعلى هذا الوجه تكون اللام في" لمثوبة " هي لام جواب الشرط[٢].

والثاني: أن تكون للتمني، فهي بمنزلة" ليت "في إفادة التمني، وليس لها جواب في الآية الكريمة، والتقدير: ليتهم آمنواْ. ولما كان التمني مستحيلاً على الله – تعالى؛ كانت" لو "في الآية الكريمة مجازاً عن إرادة الله – سبحانه وتعالى. وعلى هذا الوجه تكون" اللام "في قوله: ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللهِ ﴾ لام الابتداء، والجملة بعدها مستأنفة لا تعلقها بما قبلها من حيث الإعراب[٣].

النقد:

الوجه الإعرابي الذي جوّزه الزمخشري – رحمه الله – في" لو "– الأولى – في الآية الكريمة وجه مبني على أصل عظيم عند المعتزلة، ألا وهو" العدل ". وهذا الأصل قد مّر بيانه في المسألة السابقة[٤]، وهو يقتضي عندهم – كما تقدم أيضًا – أن الله – عز وجل – لا يريد إلا الخير من العباد، وأن المعاصي واقعة بإرادة العباد لا بإرادة الله – عز وجل –. وهذا الوجه الإعرابي المذكور مردود عند مفسري[٥] ومعربي أهل السنة والجماعة من أوجه:

د/ عبد الرحمن حبنكة الميداني١/ ٢١٣-٢١٥.

(١)يُراجع: روح المعاني ٢/ ٤٢٦.

(٢)يُراجع: الدر المصون ٢/ ٤٩.

(٣)يُراجع: الدر المصون ٢/ ٤٩.

(٤)يُراجع: ص١٨ من هذا البحث.

(٥)يُراجع: البحر المحيط لأبى حيان١/ ٥٣-٥٤، والدر المصون ٢/ ٤٨، ٤٩.



منها: جعل" لو "شرطية امتناعية أولى من جعلها للتمني؛ لأن جعلها شرطية لا يحتاج إلى تأويل؛ لأنه موافق لظاهر الآية الكريمة وللسياق؛ لأن قوله: ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[1] يدل على عدم إيمانهم وتقواهم؛ ولذلك جاء قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[2] مبيناً امتناع الثواب؛ لامتناع إيمانهم وامتناع تقواهم الدالّ عليه قوله: ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾[3]. وأما جعلها للتمني يحتاج إلى تأويل[4] باتفاق أهل السنة والمعتزلة[5]؛ لأن التمني بمعناه الحقيقي مستحيل على الله – تعالى؛ بدلالة قوله – تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[6]. ولذلك أوّلها المعتزلة بأن التمني مجاز عن إرادة الله – عز وجل؛ بناءً على مذهبهم الفاسد في الإرادة، وأوّلها أهل السنة بأن التمني راجع إلى المخاطبين[7] لا إلى الله – عز وجل. ومعلوم أنّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى التأويل.

ومنها: الزمخشري – رحمه الله – خرق إجماع المفسرين والمعربين قبله؛ لأنهم أجمعوا[8] على كونها شرطية، ولم يُجوّز أحدٌ منهم كونها للتمني. قال الأخفش – رحمه الله:

---

(١)من الآية: ١٠٢ سورة البقرة.

(٢)الآية: ١٠٣ سورة البقرة

(٣)من الآية: ١٠٢ سورة البقرة.

(٤) يُراجع: تفسير أبي السعود١/ ١٦٨.

(٥)يُراجع: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي٢/ ٣٥٢-٣٥٣.

(٦)الآية: ٨٢ سورة يس.

(٧)يُراجع: روح المعاني ٢/ ٤٢٦-٤٢٧.

(٨)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/ ١٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ص٥٨، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيسي ١/ ٢٥٩-٢٦٠.



﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (1) فليس لقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا ﴾ جواب في اللفظ، ولكنه في المعنى يريد ﴿ لأُثيبواْ ﴾ (2). فقوله: ﴿ لمثوبة ﴾ يدلّ على ﴿ لأُثيبواْ ﴾؛ فاستغنى به عن الجواب. وقوله: ﴿ لمثوبة ﴾ هذه اللام للابتداء" كما فسرتُ ذلك "(3).



ومنها: الزمخشري – رحمه الله – هو أول من جّوز كونها للتمني؛ رغبةً منه في تقوية مذهبه الاعتزالي الفاسد؛ ولذلك قال أبو حيان – رحمه الله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا ﴾(4) قد تقدّم الكلام في" لو "وأقسامها، و هي هنا حرف لما كان سيقع؛ لوقوع غيره(5).. وقال الزمخشري(6): " ويجوز أن يكون قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا ﴾(7)تمنيـًا لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم.... "فعلى هذا لا يكون لـ" لو "جواب لازم؛ لأنهاقد تجاب إذا كانت للتمنى بالفاء كما يُجاب" ليت "إلا أن الزمخشري د سّ في كلامه هذا مذهبه الاعتزالي حيث جعل التمني كنايةً عن إرادة الله، فيكون المعنى: إن الله أراد إيمانهم فلم يقع مراد. وهذا هو عين مذهب الاعتزال والطائفة الذين سمّواْ أنفسهم عدلية(8)". (9)

---

(1)الآية: ١٠٣ سورة البقرة.

(2)يقصد أن جوا ب "لو" محذوف لدلالة الجملة المذكورة – لمثوبة من عند الله خير – عليه.

(3)معانى القرآن للأخفش ص٢٧٧.

(4)) الآية: ١٠٣ سورة البقرة

(5)يقصد أنها شرطية امتناعية إلا أنه آثر هذه العبارة؛ لأنها عبارة إمام النحاة. يُراجع: الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(6)الكشاف ١/ ٢٠٠.

(7)الآية: ١٠٣ سورة البقرة.

(8)نسبةً إلى أحد الأصول الخمسة عندهم وهو العدل.

(9)البحر المحيط لأبى حيان ١/ ٥٠٣ بتصّرف.



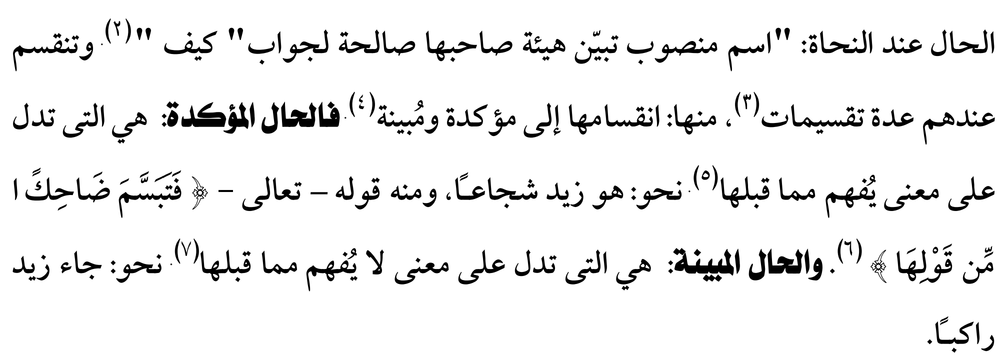


المبحث الثالث

الجملة الحالية في قوله – تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ [1]

بين التأكيد والبيان.





الحال عند النحاة: "اسم منصوب تبيّن هيئة صاحبها صالحة لجواب" كيف "[2]. وتنقسم عندهم عدة تقسيمات[3]، منها: انقسامها إلى مؤكدة ومُبينة[4]. **فالحال المؤكدة**: هي التى تدل على معنى يُفهم مما قبلها[5]. نحو: هو زيد شجاعـًا، ومنه قوله – تعالى – ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ [6]. **والحال المبينة**: هي التى تدل على معنى لا يُفهم مما قبلها[7]. نحو: جاء زيد راكبـًا.

وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [8]قال الزمخشري– رحمه الله: " "بلى" إثبات لما نفوه[9]من دخول غيرهم الجنة، ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ من أخلص نفسه له لا يشرك به غيره،

---

(١)الآية: ١١٢سورة البقرة.

(٢)) ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٧.

(٣) ينظر: شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٧٣.

(٤)يراجع: المرجع السابق ص٣٧١.

(٥) يُراجع: التذييل والتكميل٩/ ١٥٣.

(٦) الآية: ١٩ سورة النمل.

(٧) يُراجع: التذييل والتكميل٩/ ١٥٣.

(٨) الآية: ١١٢ سورة البقرة.

(٩) الضمير يعود على اليهود والنصارى.



﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عمله، ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ الذي يستوجبه ".[1]

يفهم من كلام الزمخشري – رحمه الله – أن قول: ﴿وهو محسن﴾ جملة في محل نصب على الحال، وأن العامل فيها الفعل " أسلم "، وصاحبها الضمير المستتر في هذا الفعل[2].



ويفهم أيضًا أنها حال مبينة عنده؛ لأن المسلم وجهه لله – عنده – قسمان: أحدهما: محسن في عمله. والثاني: غير محسن في عمله[3]. وبناء عليه يكون التقدير عنده: من أخلص اعتقاده لله محسنًا في عمله.

ويفهم أيضًا أن المخلص في اعتقاد المحسن في عمله يجب على الله – عز وجل – أن يُثيبه في الآخرة بالجنة [4].

النقد:

الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري – رحمه الله – في الآية الكريمة إعرابٌ مبني على قاعدتين من قواعد المعتزلة: **إحداهما**: مفهوم الإيمان عندهم. **والثانية**: القول بوجوب رعاية الصلاح والأصلح على الله – تعالى –.

أولاً: مفهوم الإيمان[5]

---

(١) الكشاف ١/ ٢٠٤.

(٢) يُراجع: الدر المصون ٢/ ٧٣.

(٣) يراجع: اللباب لابن عادل ٢/ ٤٠٠.

(٤) يراجع: البحر المحيط لأبي حيان١/ ٥١٢.

(٥) المراد هنا مفهوم الإيمان الشرعي لا اللغوي.





يرى المعتزلة أن الأعمال الصالحة داخلة في مفهوم الإيمان؛ ولذلك قالوا الإيمان: " هو العمل والنطق والاعتقاد "[١]. وبناءً عليه جعلوا الأعمال الصالحة شرطًا في صحة[٢] الإيمان عندهم؛ ولذلك ظهر عندهم القول بالمنزلة بين المنزلتين. قال القاضي عبد الجبار- رحمه الله: " الأصل الرابع: وهو الكلام في المنزلة بين المنزلتين ". فصل: اعلم أن هذا الفصل كلام في الأسماء والأحكام، ويُلقب بالمنزلة بين المنزلتين. ومعنى قولنا: إنه كلام في الأسماء والأحكام، هو أنه كلام في أن صاحب الكبيرة[٣] له اسم بين الاسمين وحكم بين الحكمين، لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يُسمى فاسقًا، وكذا فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل يُفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم إذا ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن، بل منزلة بينهما" [٤] والفاسق عندهم خالد مخلد في النار إلا إن عذابه أخف من عذاب الكافر وإنْ كانوا جميعًا مشتركين في العذاب والخلود[٥].

قال القاضي عب الجبار – رحمه الله: "والذي يدلّ على أن الفاسق يُخلد في النار ويُعذب فيها

---

(١) فتح الباري لابن حجر١/ ٦٤

(٢) يُراجع: المصدر السابق نفسه.

(٣)الذى عليه جمهور أهل العلم أن المعاصي قسمان: صغائر، وكبائر. ولكنهم اختلفوا في تعريف الكبائر، والأقرب إلى الصواب أن الكبائر هي: كل ذنب ختمه الله – تعالى – بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب أو حد في الدنيا. يُراجع: شرح النووي على صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب بيان الكبائر وأكبرها– ٢/ ٧٤.

(٤)شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار ص٦٨٥.

(٥)يُراجع: المرجع السابق ص ٦٨٦.



أبداً ما ذكرناه من عمومات[1] الوعيد؛ فإنها كما تدلّ على أن الفاسق يُفعل به ما يستحقه من العقوبة، تدلّ على أنه يُخلد، إذ ما من آية من هذه الآيات التى مرّت إلا وفيها ذكر الخلود والتأبيد أو ما يجري مجراها" [٢]. وبناءً على هذا؛ يتضح أن دخول الجنة عند المعتزلة له شرطان: الإيمان والعمل الصالح، فمن كان مؤمنـًا بلسانه وقلبه ولم يعمل الطاعات فهو مخلد في النار، ومن كان عاملاً للصالحات ولكنه غير مؤمن بقلبه ولا بلسانه فهو مخلد في النار أيضـًا.

ثانيا: القول بوجوب رعاية الصلاح والأصلح

هذه قاعدة عظيمة من قواعد العقيدة عند المعتزلة، وترتب عليها أحكام كثيرة عندهم، منها: وجوب ثواب الطائع ووجوب تعذيب العاصي.

قال الآمدي – رحمه الله: "وذهبت طوائف المعتزلة إلى أن الباري لا يخلو فعله عن غرضٍ وصلاح للخلق؛ إذ هو يتعالى ويتقدس عن الأغراض، وعن الضرر والانتفاع، فرعاية الصلاح في فعله واجبة؛ نفيـًا للعبث في الحكم عن حكمته وإبطالاً للسفه عنه في إبداعه وصنعته. وأما الأصلح فهم فيه مختلفون: طائفة ألحقته بالصلاح في وجوب الرعاية، وطائفة أحالت القول بوجوبه؛ بناءً على أن ما من صالح إلا وفوقه ما هو أصلح منه إلى غير نهاية.

ثم بنوا على وجوب رعاية الصلاح والأصلح باتفاق منهم وجوب الثواب على الطاعات.... ووجوب العقاب وإحباط العمل على العصيان" [٣].

وهذا الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري – رحمه الله – مردود عند مفسري[٤] ومعربي أهل

(١)ومنها قوله– تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾. الآية: ١٤ سورة النساء.



(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار ص ٦٥٦.

(٣)غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص ٢٢٤-٢٢٥ بتصرّف.

(٤)ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٥٢١، والدر المصون ٢/ ٧٣.





السنة والجماعة من أوجه:

منها: قوله – تعالى: ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ [1] الراجح فيه أنه يتناول الإيمان والعمل الصالح معـًا؛ ولذلك اختلف في تفسيره على أقوال[2]:

فقيل: أخلص دينه.

وقيل: أخلص طريقته في الدين لله.

وقيل: أخلص عمله لله.

وقيل: فوّض أمره إلى الله.

وقيل: خضع وتواضع. وهذه الأقوال متقاربة من حيث المعنى، وبعضها يرجع إلى الإيمان، وبعضها إلى العمل الصالح؛ ولذلك يمكن الجمع بينها في آنٍ واحد؛ لأنها لا تتعارض مع بعضها من حيث المعنى[3].

وأما قوله: ﴿ وهو محسن ﴾[4] فالراجح فيه أيضـًا أنه يتناول الإيمان والعمل الصالح معـًا؛ ولذلك اختُلف في تفسيره على أقوال[5]:

فقيل: الإخلاص.

وقيل: الإيمان.

وقيل: القيام بالأوامر والبعد عن المناهي.

فإذا تقرر هذا؛ تبين أن قوله: ﴿ وهو محسن ﴾ جملة حالية مؤكدة لقوله ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ

---

(١)من الآية: ١١٢ سورة البقرة.

(٢)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٥٢١.

(٣) يُراجع: المرجع السابق نفسه.

(٤)من الآية: ١١٢ سورة البقرة.

(٥)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان١/ ٥٢١





لِلَّهِ﴾؛ لأن معناهما متحدٌ أومتقارب من حيث المعنى.

ومنها: الحقيقة(١) الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية(٢)؛ لأن الشرع جاء لبيان الشرعيات لا لبيان اللغويات (٣)؛ وبناءً عليه يتضح أن المراد بالإسلام في قوله: ﴿ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾: الإسلام الشرعي لا اللغوي، والإسلام الشرعي هو العمل والنطق والاعتقاد عند أهل السنة(٤)، والعمل عندهم شرط في كمال الإسلام لا في صحته(٥)، والإيمان الشرعي عندهم يرادف الإسلام الشرعي؛ بدلالة قوله – تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (٦)

فإذا تقرر هذا؛ تبين أن قوله: ﴿ وهو محسن ﴾ (٧)من قبيل التأكيد لقوله: ﴿ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ (٨)؛ لأن كليهما يتناول الاعتقاد والعمل.

وأما إعراب الزمخشري – رحمه الله – فإنه يدلّ على أن المراد با لإسلام في الآية الكريمة هو

---

(١) الحقيقة الشرعية: " هي اللفظ المستعمل في المعنى الموضوع له شرعـًا، فواضعها هو الشارع. مثل استعمال كلمة " الصلاة "في العبادة المخصوصة المشتملة على أقوال وأفعال معروفه". أصول الفقه الإسلامي د/ وهبه الزحيلي ١/ ٢٨٣.

(٢)الحقيقة اللغوية: " هي اللفظ المستعمل في معناه اللغوي، فواضعها واضع اللغة، كاستعمال كلمة " الإنسان" في الحيوان الناطق"، أصول الفقه الإسلامي د/ وهبة الزحيلي١/ ٢٨٣.

(٣)ينظر: اللمع في أصول الفقه للشيرازي ص٤٤، ٤٣، وأصول الفقه د/ محمد أبوالنور زهير٤/ ٢٣٥.

(٤)هذا رأي فريق من أهل السنة: يُراجع: شرح النووي على صحيح مسلم١/ ١٣٤.

(٥)يُراجع: فتح الباري لابن حجر١/ ٦٤.

(٦)الآيتان: ٣٥، ٣٦ سورة الذاريات.

(٧) من الآية ١١٢سورة البقرة.

(٨)من الآية ١١٢سورة البقرة.

الإسلام اللغوي[1]؛ ولذلك جعل الإحسان راجعًا إلى الأعمال الصالحة وهذا مرجوح أو مردود؛ لأن حمل اللفظ الوارد في الشرعيات على حقيقته الشرعية أولى من حمله على حقيقته اللغوية؛ كما تقدم.



(١)الإسلام لغةً هو: الاستسلام والانقياد. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ص ٤١٢ "س ل م".





المبحث الرابع

"إنْ" الشرطية في قوله – تعالى:

﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[1]

بين الحقيقة والمجاز[2].

تستعمل "إن" – المكسورة الخفيفة – في الكلام على أوجه[3]:

أحدها: أن تكون شرطية، فتقتضي جملتين: جملة الشرط، وجملة الجواب[4].

و هي موضوعة[5] للشك؛ ولذلك لاتستعمل إلا فيما كان مشكوكـًا في وقوعه؛ ولذلك لا يجوز: "إنْ جاء الصيف أكرمتك". لأن الصيف لابد من مجيئه[6].

وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[7]. قال الزمخشري – رحمه الله: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ إنْ صحَّ إيمانكم. يعني أنّ صحة الإيمان وثباته امتثال ما أُمرتم يه من ذلك ".[8]

يُفهم من كلام الزمخشري رحمه الله أن التقدير في قوله – تعالى: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ في الآية الكريمة هو: إنْ صح إيمانكم فذرواْ ما بقي من الربا.

---

(١)من الآية: ٢٧٨ سورة البقرة.

(٢)المراد بالحقيقة هنا: استعمالها في أصل ما وضعت له وهو الشرط المشكوك في وقوعه. والمراد بالمجاز: خروجها عن ذلك الأصل.

(٣)ينظر: المغني لابن هشام١/ ٥١.

(٤)ينظر: االجنى الداني ص٢١٢- ٢١٣.

(٥)ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ص٥٧٤، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/ ١٥٣.

(٦)يُراجع: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٣.

(٧)الآية: ٢٧٨ سورة البقرة.

(٨)الكشاف ١/ ٣٤٩.

ويفهم أيضاً أن هذا التقدير يدلّ على أن صحة الإيمان متوقفة على ترك الربا؛ لأنه من الذنوب الكبائر، وأن التعامل بالربا وصحة الإيمان لا يجتمعان، وأنه إذا تعامل المسلم بالربا لم يصح إيمانه، وإذا لم يصح إيمانه لم يكن مؤمنـًا[1].

ويفهم أيضاً أن" إنْ "الشرطية في الآية الكريمة مستعملة في أصل وضعها، وهو الدلالة على أنّ ما بعدها أمرٌ مشكوك في وقوعه.

النقد:

الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري – رحمه الله – في الآية الكريمة إعرابٌ مبني علي قاعدة من قواعد المعتزلة، و هي مفهوم الإيمان عندهم.

وهذه القاعدة قد تقدّم بيانها في المسألة[2]السابقة، وحاصلها أن الأعمال الصالحة بنوعيها – فعل الطاعات وترك المحرمات – داخلة في مفهوم الإيمان، وأنّ مرتكب الكبيرة كالربا والزنا والقتل ليس مؤمنـًا، وإنما هو منزلة بين الإيمان والكفر، وأنه مخلد في النار لا يخرج منها إنْ مات على ذلك.

وهذا الإعراب المذكور مردود عند مفسري[3]ومعربي[4]أهل السنة والجماعة من أوجه:

أحدها: الخطاب في بداية الآية الكريمة.

قوله – تعالى – في بداية الآية الكريمة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ ﴾ [5]خطابٌ يدلّ على أن المخاطبين مؤمنون؛ ولذلك ناداهم باسم الإيمان؛ تحريضـًا لهم على امتثال أمره – عز

---

(١)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان٢/ ٣٥١.

(٢)ينظر ص٢٦ من هذا البحث.

(٣)ينظر: تفسير ابن عطية ١/ ٤٠٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٣٥١.

(٤)ينظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥١، المغني لابن هشام ١/ ٥١.

(٥)الآية: ٢٧٨ سورة البقرة.

وجل – وترك التعامل بالربا[١].

وهذا يعنى صحة إيمانهم؛ إذ لو لم يكونواْ مؤمنين لكان الخطاب خطأً، والله – عز وجل – منزه عن الخطأ.

والثاني: سبب نزول الآية الكريمة.

يُروى في سبب نزولها أنها نزلتْ في قومٍ كانوا في أوّل دخولهم الإسلام[٢]؛ وبناءً عليه يصح أن يكون الشرط على بابه من كونه موضوعـًا للشك، ويكون المراد منه التفرقة بين الإسلام وهو النطق بالشهادتين وبين الإيمان وهو تمكنه في القلب والإتيان بالأعمال الصالحة، وتكون الآية الكريمة نظير قوله – تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوٓا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾[٣].

وبناءً على ذلك يتضح أن المراد بالشرط في الآية الكريمة هو التفرقة بين مفهوم الإسلام ومفهوم الإيمان، وليس المراد التشكيك في صحة الإسلام والانتقال منه إلى المنزلة بين المنزلتين كما يدّعى المعتزلة.

والثالث: الدلالة على المبالغة.

إذا كانت العبرة بعموم[٤] اللفظ في الآية الكريمة؛ فإن استعمال" إنْ "فيها للشرط يكون من

---

(١)ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢/ ٣٥١.

(٢)ينظر: تفسير ابن عطية ١/ ٤٠٢-٤٠٣، وتفسير القرطبي ٣/ ٣١٨.

(٣)الآية: ١٤ سورة الحجرات.

(٤)هذه مسألة مشهورة في علم أصول الفقه، والمراد بها بيان أن بعض الآيات القرآنية لها سبب نزول، وبعض الأحاديث النبوية لها سبب ورود، فهل يختص الحكم بالسبب أو لا يختص به، بل يتعداه إلى غيره؟

ومحل الخلاف بينهم – علماء الأصول – فيما إذا كان النص عامـًا والسؤال خاصـًا، مثل ما ورد أن قومـًا

باب الاستعمال المجازي لها، وهو الدلالة على المبالغة ويكون التركيب في الآية نظير قول الأب لابنه: إنْ كنت ولدي فأطعنى.

ويكون المراد من هذه المبالغة حث المخاطب وتهييجه على فعل ما أُمر به أو الإنتهاء عما نُهي عنه.



وهذا الاستعمال المجازي وارد عن العرب باتفاق[١] النحاة.

قال ابن هشام – رحمه الله: " وأجاب[٢] الجمهور عن قوله – تعالى: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٣]بأنه شرط جيء به؛ للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا "[٤].

سألوا النبي – صلى الله عليه وسلم – في حكم الوضوء بماء البحر. فقال: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته". ففي هذا الحديث كان السؤال خاصاً بماء البحر، وجاء الجواب عامًا؛ لأنه لم يقل – صلى الله عليه وسلم: جاز لكم الوضوء به. بل جاء الحكم عامـًا بطهوريته.

فهل يُحمل على عمومه في جواز التطهر به مطلقـًا في الوضوء والغسل والنظافة وفي عمومه لكل الناس أو لا؟

فحمله الجمهور على العموم. ينظر: الوجيز في أصول الفقه د/ عبد الكريم زيدان ص٣٠١-٣٠٣.

والحديث المذكور رواه الإمام مالك في الموطأ – أبواب الصلاة – باب الوضوء بماء البحر ص٤٣.

(١)ينظر: حروف المعاني للرّماني ص٤٩-٥٢، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥١، والجنى الداني ص٢١٢-٢١٣.

(٢)الجواب هنا متعلق بوقوع "إن" الشرطية في الأمور الواقعة أو المتحقق وقوعها؛ لأن الأصل فيها أن تستعمل فيما هو مشكوك في وقوعه – كما تقدم –.

(٣)من الآية: ٢٧٨ سورة البقرة.

(٤)المغني لابن هشام ١/ ٥١.



وقال الدسوقي – رحمه الله – شارحـاً هذا الكلام: " فقوله: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[1] مراده بذلك تهييجهم في ترك المعاصي، فإذا سمعواْ ذلك قالواْ: نحن مؤمنون ومن حق من آمن أن لا يخالف الله ورسوله، فاتركواْ ذلك الفعل "قوله[2]: فلا تفعل كذا" أي: وفي ذلك من التهييج له على أن لا يفعل ذلك الفعل المنهي عنه ما لا يخفي، وهذا نكتة لإبراز المحقق الواقع في قالب المعدوم المشكوك في وقوعه "[3].



المبحث الخامس

الاستعلاءُ المستفادُ من" على "في قوله – تعالى:

﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ ﴾[4]

بين الحقيقة والمجاز.

الأصلُ في" على "- الحرفية الجارّة- عند النحاة أنها موضوعة لإفادة الاستعلاء[5]فيما تدخل عليه. نحو: زيدٌ على الفرس، فـ" زيد "هو المستعلي على" الفرس "، و" على " هي التي أفادت هذا المعنى فيه[6].

والاستعلاء عندهم قسمان[7]:

أحدهما: حقيقي أو حسي. ومنه قوله – تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [8]. **والثاني**: مجازي أو

---

(١)من الآية: ٢٧٨ سورة البقرة.

(٢)الضمير يعود على ابن هشام – رحمه الله – صاحب المغني.

(٣)حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٥١.

(٤)الآية: ١٧ سورة النساء.

(٥)الاستعلاء: "هو كون شيء فوق شيء" حاشية الدسوقي على معنى اللبيب ١/ ٣٣٣.

(٦)يراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٩٧.

(٧)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٢، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٣٢.

(٨)الآية: ٢٦ سورة الرحمن.

معنوي. ومنه قوله – عز وجل: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[1].

وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُو لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[2].

قال الزمخشري – رحمه الله: " "التوبة" من تاب الله عليه: إذا قبل توبته وغفر له.

يعني: إنما القبول والغفران واجبٌ على الله – تعالى...

فإن قلت: ما فائدة قوله: ﴿ فَأُو لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ بعد قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾؟

قلتُ: قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ إعلامٌ بوجوبها عليه كما يجب على العبد بعض الطاعات. وقوله: ﴿ فَأُو لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ عدةٌ بأنه يفي بما وجب عليه، وإعلام بأن الغفران كائن لا محالة كما يعد العبدُ الوفاءَ بالواجب "[3].

يفهم من كلام الزمخشري – رحمه الله – أن المعنى في الآية الكريمة – عنده– يقتضي ثلاثة أمور:

أحدها: كون التقدير في الآية الكريمة هو: إنما قبول التوبة وغفرانها واجبٌ على الله –عز وجل.

الثاني: " على "في الآية الكريمة على بابها. أي: مفيدة للاستعلاء الذي يفيد الوجوب والإلزام[4].

الثالث: إذا تاب العبد قبل موته؛ وجب على الله – تعالى– أن يتقبل توبته وأن يغفرها له؛ رعايةً لمصلحة العبد؛ وحذراً من تخلف الوعد الدالّ عليه قوله – عز وجل: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ

---

(١)الآية: ٢٥٣ سورة البقرة.

(٢)الآية: ١٧ سورة النساء.

(٣)الكشاف: ١/ ٥١٩-٥٢١ بتصّرف.

(٤)ينظر: أصول الفقه الإسلامي د/ وهبه الزحيلي ١/ ٣٨٣.



عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [1]، وقوله: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾.[2]

النقد:

الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري – رحمه الله – في الآية الكريمة، إعراب مبني على القول بوجوب رعاية الصلاح والأصلح على الله – تعالى[3] وهذا القول – كما تقدم –[4] تتفرع عليه فروع كثيرة عندهم:



منها: القول بوجوب قبول التوبة وغفرانها على الله – عز وجل؛ لأن ذلك يؤدي إلى دخول الجنة؛ لأنه إذا مات على الكبائر بدون توبةٍ دخل النار، وكذلك إذا تاب منها ولم تقبل التوبة؛ دخل النار أيضًا؛ فلذلك وجب على الله – عز وجل- قبول توبته؛ رعايةً لمصلحة العبد في الآخرة؛ لأن قبول التوبة شرط في عدم دخوله النار.

قال الآمدي – رحمه الله: " ثم بنوا[5] على وجوب رعاية الصلاح والأصلح باتفاق منهم وجوب الثواب على الطاعات... ووجوب العقاب وإحباط العمل على العصيان، ووجوب قبول التوبة والإرشاد بعد الخلق "[6].

وهذا الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري – رحمه الله – في هذه الآية الكريمة إعراب مردود من أوجه:

أحدها: قوله: " إنما القبول والغفران واجب على الله "فيه سوء أدب مع الله – عز وجل؛ لأنه

---

(١)الآية: ٢٥ سورة الشورى.

(٢)الآية: ٨٢ سورة طه.

(٣)يراجع: التفسير الكبير للفخر الرازي ١٠/ ٢، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٠٧.

(٤)ينظر: ص٢٧ من هذا البحث.

(٥)الضمير يعود على المعتزلة.

(٦)غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص٢٢٤ –٢٢٥ بتصرّف.



يقتضي أن شيئًا استعلى على الله – عز وجل – فأوجب عليه القبول والغفران؛ ولذلك قال ابن المنيّر – رحمه الله: " إطلاق مثل هذا من قول القائل: يجب على الله كذا. ممّا نعوذُ بالله منه – تعالى عن الإلزام والإيجاب رب الأرباب. وقاعدة أهل السنة أن الله – تعالى – مهما تفضّل فهو لا عن استحقاق سابق؛ لأنهم يقولون: إن الأفعال التي يتوهم القدرية أن العبد يستحق بها على الله شيئًا، كلها خلق الله، فهو الذي خلق لعبده الطاعة وأثابه عليها، وخلق له التوبة وقبلها منه، فهو المحسن أولاً وآخراً وباطنًا وظاهراً

لا كالقدرية الذين يزعمون أن العبد خلق لنفسه التوبة بقدرته وحوله؛ ليستوجب على ربّه المغفرة بمقتضى حكمته التي توجب عليه – على زعمهم – المجازاة على الأعمال إيجابًا عقليًا؛ فلذلك يطلقون بلسان الجرأة هذا الإطلاق.

وما أبشع ما أكدّ الزمخشري هذا المعتقد الفاسد بقوله: "يجب على الله قبول التوبة كما يجب على العبد بعض الطاعات. فنظّر المعبود بالعبد، وقاس الخالق على الخلق. وإنه لإطلاق يتقيد عنه لسان العاقل ويقشعر جلده؛ استبشاعًا لسماعه، ويتعثر القلم عند تسطيره"[1].

الثاني: "على" في الآية الكريمة لا تدلّ على الاستعلاء الحقيقي كما ذهب إليه الزمخشري، وإنما هي داله على الاستعلاء المجاوي.

وبيانه: أنه – عز وجل – وعد في محكم تنزيله بقبول التوبة فقال: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [2]، وقال أيضًا: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [3]. وأخبر أيضًا أن وعده لا يتخلف، فقال – عز وجل: ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ

(١) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنيّر ١/ ٥١٩.

(٢) الآية: ٢٥ سورة الشورى.

(٣) الآية: ٨٢ سورة طه.



وَعْدَهُۥ ﴾ [1]وقال أيضـًا: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾[2]. وأخبر أيضـًا أن قوله صدق فقال: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾[3]. فتحصل من مجموع هذا كله أن قبول التوبة واقع لا محالة؛ ضرورة صدق الوعد والخبر؛ ودفعـًا للكذب في خبره ووعده وكلامه. وبناءً عليه يكون الوجوب راجعـًا إلى صدق الوعد لا إلى أنه يجب عليه شيء؛ لأن الخلق جميعـًا لا يستوجبون على الله شيئـًا[4].



ولمّا كانت "على" موضوعة للاستعلاء الدال على الوجوب والإلزام؛ استعيرت هنا؛ للدلالة على تحقق وقوع القبول والغفران بحكم جري العادة وسبق الوعد، حتى كأنه من الأمور الواجبة[5].

قال الشهاب الخفاجي – رحمه الله – موضحـًا هذا المجاز: "و" على "[6] وإن استعملت للوجوب؛ حتى استدلّ به الواجبية [7]عليه، فالمراد أنه لازم متحقق الثبوت البته بحكم سبق العادة وسبق الوعد؛ حتى كأنه من الواجبات[8]".

وقال الطاهر بن عاشور – رحمه الله: "على" [9]هنا حرف للاستعلاء المجازي بمعنى التعهد

(١)الآية: ٦ سورة الروم.

(٢)من الآية: ٩ سورة ال عمران.

(٣)من الآية: ١٢٢ سورة النساء.

(٤)يُراجع: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير ١/ ٥١٩-٥٢٠.

(٥)يُراجع: تفسير البيضاوي ٣/ ٢٢٩، وتفسير أبى السعود١/ ١٩٦، وروح المعاني٤/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٦)أي في قوله: ﴿ إنما التوبة على الله ﴾ الآية: ١٧ سورة النساء.

(٧)أي: المعتزلة.

(٨)حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣/ ٢٢٩.

(٩)من الآية: ١٧ سورة النساء.

والتحقق، كقولك عليّ لك كذا، ف هي تحقق التعهد.

والمعنى: التوبة تحق على الله. وهذا مجازفي تأكيد الوعد بقبولها حتى كالحق على الله، و لا شيء بواجب على الله إلا وجوب وعده بلفظه "[١].



الثالث: إذا سلمنا جدلاً أن، " على "في الآية الكريمة على بابها؛ فإنها لا تدلّ على وجوب شيء على الله – عز وجل – كما ادّعى المعتزلة؛ لأن التقدير حينئذٍ هو: " إنما قبول التوبة مترتب على فضل الله "[٢] أو: " إنما التوبة مستقرة على فضل الله "[٣].

وإنما كان التقدير هكذا؛ لأن من شرط الموجِب أن يكون أعلى رتبةً من الموجَب عليه، والله – عز وجل – خالق الخلق ومالكهم والمكلِّف لهم، فلا يصح أن يُوصف بوجوب شيء عليه[٤].

المبحث السادس

حكم من مات موحداً مُصرّاً على كبائر لم يتب منها

الذي عليه جمهور أهل السنة والجماعة أن الذنوب تنقسم إلى: صغائر وكبائر[٥]. فأما صاحب الكبائر الذي مات قبل أن يتوب منها؛ فهو في مشيئة الله – تعالى – باتفاق أهل السنة والجماعة، إنْ شاء الله – عز وجل – عفا عنه، وإنْ شاء عذبه في النار ثم أدخله الجنة بعد ذلك؛ لأنه لا يخلد في النار أحدٌ مات على التوحيد الخالص، كما أنه لا يدخل الجنة أحدٌ مات على الشرك

(١)التحرير والتنوير ٤/ ٢٧٧.

(٢)البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٠٧.

(٣)الدر المصون ٣/ ٦٢٢.

(٤)يُراجع: تفسير القرطبي ٥/ ٧٧.

(٥)يُراجع: شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٧٤ – كتاب الإيمان- باب بيان الكبائر وأكبرها.



أو الكفر. ودليل ذلك قوله – تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ (1). ولذلك قال الإمام النووي – رحمه الله: " واعلم أن مذهب أهل السنة وما عليه أهل الحق من السلف والخلف: أنّ من مات مُوحداً دخل الجنة قطعـًا على كل حال، فإن كان سالمـًا من المعاصي، كالصغير والمجنون والذي اتصل جنونه بالبلوغ، والتائب توبة صحيحة من الشرك أو غيره من المعاصي إذا لم يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذي لم يبتلِ بمعصية أصلاً، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة ولا يدخلون النار أصلا...

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

وأما من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة؛ فهو في مشيئة الله – تعالى، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً وجعله كالقسم الأول، وإنْ شاء عذبه القدر الذي يريده – سبحانه وتعالى – ثم يدخله الجنة، فلا يخلد في النار أحدٌ مات على التوحيد، ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحدٌ مات على الكفر، ولو عمل من أعمال البر ما عمل...وقد تظاهرت أدلة الكتب والسنة وإجماع من يُعتد به من الأُمّة على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تُحصل العلم القطعي "(2).

وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (3). قال الزمخشري- رحمه الله: قوله: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ عطف

(1)الآية: ٤٨ سورة النساء.

(2)شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٩٩ بتصّرف – كتاب الإيمان – باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعـًا.

(3)الآية: ١٨ سورة النساء.



على﴿ لِّلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ سوّى بين الذين سوّفواْ[1]توبتهم إلى حضرة الموت، وبين الذين ماتواْ على الكفر في أنه لا توبة لهم؛ لأن حضرة الموت أوّل أحوال الآخرة، فكما أن الميت على الكفر قد فاتته التوبة على اليقين؛ فكذلك المسوّف إلى حضرة الموت؛ لمجاوزة كل واحدً منهما أوان التكليف والاختيار.

﴿ أُو لَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ في الوعيد نظيرُ قوله: ﴿ فَأُو لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [2] في الوعد؛ ليتبيّن أن الأمرين كائنان لا محالة. فإن قلت: ما المراد بـ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾. أهم الفسّاق من أهل القبلة[3] أم الكفار؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يُراد الكفار؛ لظاهر قوله: ﴿ وهم كفار﴾.

والثاني: وأن يُراد الفساق؛ لأن الكلام إنما وقع في الزانيين[4]، والإعراض عنهما إنْ تابا وأصلحا، ويكون قوله: ﴿ وهم كفار﴾ وارداً على سبيل التغليظ كقوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5]... وقوله: " من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر "[6]؛ لأن من كان مُصدقـًا ومات وهو لم يُحدّث لم يحدث نفسه بالتوبة؛ حاله قريبه من حال الكافر؛ لأنه لا يجترئ على

---

(١)التسويف: هو التأخير والتأجيل. يُنظر: لسان العرب٤/ ٧٥٠ "س وف".

(٢)من الآية: ١٧ سورة النساء.

(٣)أي: هم أمّة المسلمين.

(٤)يشير بذلك إلى قوله: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾الآية: ١٦سورة النساء.

(٥)من الآية: ٩٧ سورة آل عمران.

(٦)هذا الحديث ذكره الإمام النووي في كتابه رياض الصالحين – كتاب الفضائل – باب الأمر بالمحافظة على الصلوات المكتوبات والنهي الأكيد والوعيد الشديد في تركهن – حديث رقم ١٠٧٩.



ذلك إلا قلب مُصمت" (١).

يفهم من كلام الزمخشري رحمه الله – أن المعنى – عنده في الآية الكريمة يقتضي أشياء:
أحدها: قوله – تعالى: ﴿ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ "الواو" فيه حرف عطف، و"لا" زائدة للتأكيد، والمعطوف هو ﴿ ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ ﴾، والمعطوف عليه هو قوله: ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾. **الثاني:** هذا الإعراب يُؤدي إلى اشتراك الذين يعملون السيئات والذين ماتواْ وهم كفارٌ في الحكم؛ لأن العطف بـ "الواو" يفيد التشريك في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، فيكون كلاهما غير مغفور له وغير مقبول التوبة ومستحقـًا للعذاب والخلود في النار؛ لأن الكافر مخلد في النار؛ فكذلك من شاركه.

الثالث: ﴿ الذين يعملون السيئات ﴾ يجوز فيه وجهان: أحدها: أن يكون المراد به الفساق وهم عصاة المؤمنين؛ لأن سياق الآيات يتحدث عن كبيرة الزنا؛ فيكون المراد بالسيئات هنا: ما دون الكفر من الكبائر. والثاني: أن يكون المراد به الكفار؛ لأن قوله: ﴿ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ جملة حالية تدلّ على أن المراد بـ "السيئات" هنا: الكفر أو الشرك.

الرابع: ﴿ أُو لَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ اسم الإشارة فيه يعود على النوعين المذكورين، وهما: الذين يعملون السيئات ولم يتوبواْ منها قبل موتهم، والذين ماتواْ وهم كفار. إذا تقرر هذا؛ تبين أن عُصاة المسلمين الذين ارتكبواْ كبائر ولم يتوبواْ منها قبل موتهم حكمهم في الآخرة – عند الزمخشري والمعتزلة – أنهم معذبون في النار خالدون فيها كالكفرة لا يخرجون منها مطلقـًا.

---

(١)الكشاف ١/ ٥٢١ بتصّرف.





النقد:

الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري- رحمه الله - في هذه الآية الكريمة إعراب مبني على قاعدة من قواعد المعتزلة، و هي مفهوم الإيمان عندهم. فالمعتزلة - كما تقدّم -[١] يرون أن الأعمال الصالحة شرط في صحة الإيمان؛ ولذلك جعلوا مرتكب الكبيرة في منزلة بين الإيمان والكفر، وسمّوه فاسقًا، وجعلوه خالداً في النار، مساويًا للكافر في هذا الخلود إذا مات قبل أن يتوب من الكبائر. قال القاضي عبد الجبار- رحمه الله-: "وجملة القول في ذلك أن الغرض بهذا الباب[٢]هو أن صاحب الكبيرة لا يُسمى مؤمنًا ولا كافراً، وإنما يُسمى فاسقًا"[٣]. وقال أيضًا: "فاعلم أن المكلّف لا يخلو حاله من أحد أمرين: فإما أن يكون مستحقًا للثواب أو يكون مستحقًا للعقاب. فإن كان مستحقًا للثواب؛ فهو من أولياء الله. وإن كان مستحقًا للعقاب فهو من أعداء الله-تعالى -. وإن كان من أعداء الله- تعالى - فلا يخل: إما أن يكون مستحقًا للعقاب العظيم، أو العقاب دون ذلك، فإن كان مستحقًا للعقاب العظيم، فإنه يسمى كافراً... وإنْ استحق عقابًا دون ذلك سُمّي فاسقًا" [٤]. وقال أيضًا: "والذي يدلّ على أن الفاسق يُخلّد في النار ويُعذب فيها أبداً ما ذكرناه من عمومات الوعيد؛ فإنها كما تدلّ على أن الفاسق يُفعل به ما يستحقه من العقوبة، تدلّ على أنه يخلد" [٥].

وهذا الإعراب المذكور مردود من أوجه: أحدها: جَعْلَ الزمخشري- رحمه الله - اسم الإشارة

---

(١)ينظر ص٢٦ من هذا البحث.

(٢)المراد بالباب هنا: المنزلة بين المنزلتيين

(٣)شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٦٨٩.

(٤)المرجع السابق ص٦٨٥-٦٨٦ بتصرّف.

(٥)المرجع السابق ص٦٥٦.



في قوله- تعالى: ﴿ أُو لَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ عائداً على الذين يعملون السيئات وعلى الذين ماتواْ وهم كفار؛ ليرتب عليه اشتراك الفساق والكفرة في العذاب وعدم المغفرة. وهذا غير مُسَلّم، لأن اسم الإشارة كالضمير في أن الأصل فيه أن يعود على أقرب مذكور، وذلك يرجح كون اسم الإشارة "أولئك" في الآية الكريمة عائداً على الكفار فقط دون الفسّاق. قال السمين الحلبي- رحمه الله: "قوله: ﴿ أولئك﴾ [1] مبتدأ، و﴿ أعتدنا﴾ [2] خبره، و﴿ أولئك﴾ يجوز أن يكون إشارة إلى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ [3]؛ لأن اسم الإشارة يجري مجرى الضمير؛ فيعود لأقرب مذكور. ويجوز أن يُشاربه إلى الصنفين: الذين يعملون السيئات، والذين يموتون وهم كفار" [4]. وبناءً عليه يتضح أن استدلال الزمخشري على المعنى الذي ذهب إليه بهذا الإعراب استدلال ساقط؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال [5]- كما هو معلوم -.

والثاني: جَعْلَ الزمخشري الجملة الحالية و هي قوله: ﴿ وهم كفارٌ﴾ دالةً على أن المراد بـ ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ هم الكفار فيه نظرٌ من وجهين:

أحدهما: العطف بـ "الواو" في الآية الكريمة يدل ظاهرة على التغاير والمخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن العطف مطلقاَ الأصل فيه المغايرة؛ والمعطوف في الآية الكريمة هم الكفار باتفاق المفسرين[6]؛ فيكون المعطوف عليه هم عصاة المؤمنين؛ لئلا يلزم عطف

(١) من الآية: ١٨سورة النساء.

(٢)من الآية: ١٨سورة النساء.

(٣)من الآية: ١٨سورة النساء.

(٤)الدر المصون٣/ ٦٢٦.

(٥)ينظر: الإنصاف لابن الأنباري٢/ ٢٤٣- مسألة رقم ١٠٤، والأصول د/ تمام حسان ص١٩٢.

(٦)ينظر: الهداية لمكي بن أبى طالب٢/ ٨٢٦، وتفسير ابن عطية ٢/ ٢٨-٢٩، وتفسير البيضاوي



الشيء نفسه ومخالفة أصل العطف عند النحاة[1].

والثاني: الحال عند النحاة[2] وصفٌ لصاحبها في المعنى وقيدٌ له؛ فإذا قيل: جاء زيد راكبًا. دلّ ذلك على أن الركوب كان صفةً لزيد عند مجيئه.

وفي الآية الكريمة قوله - تعالى: ﴿وهم كفار﴾ جملة حالية صاحبها هو الاسم الموصول في قوله: ﴿وَلَا الذين يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾[3] باتفاق المعربين والمفسرين؛ فدل ذلك على أنها تتعلق بصاحبها من جهة المعنى ومن جهة اللفظ[4]؛ فكيف يدعّي الزمخشري أنها دالةً على أن ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ المراد بهم الكفار، مع كونها لا تعلق لها به لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى. فإذا تقرر هذا؛ تبين أن العطف والجملة الحالية في الآية الكريمة يُسقطان استدلال الزمخشري بقوله ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ على أن المراد بهم الكفرة.

والثالث: الآيةُ الكريمةُ لم تنف عن العاصي الذي أخّر التوبة إلى حضور سكراتِ الموتِ المغفرةِ، وإنما نفت عنه أن يكون تائبًا في ذلك الوقت، ونفي التوبة هو نفي لقبولها[5]. ونفي المغفرة لا يدل على أنه معذب ومخلد في النار، وإنما يدلّ على أنه في مشيئة الله – عز وجل – ، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه كما دلّ عليه قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا

٣/ ٢٣٠-٢٣١، وتفسير أبي السعود ١/ ٤٩٨، روح المعاني للألوسي٤/ ٢٨٧-٢٨٨.

(١)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان٣/ ٢١٠.

(٢)يُراجع: الغرة لابن الدهان١/ ٣٦٦.

(٣)يُراجع: إعراب القرآن للنحاس١٧٦-١٧٧، وتفسير ابن عطية ٢/ ٢٩، ٢٨، واللباب لابن عادل ٦/ ٢٥٤-٢٥٥، وتفسير أبي السعود١/ ٤٩٨، وروح المعاني للألوسي٢٨٧-٢٨٨

(٤)إذ الوصف من مكملات الموصوف. والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور

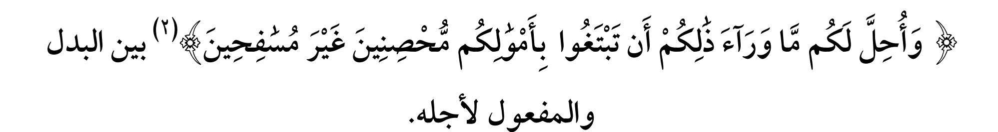
(٥)يُراجع: تفسير ابن عطية٢/ ٢٨.



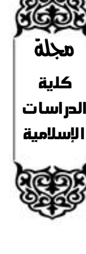
دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[1].

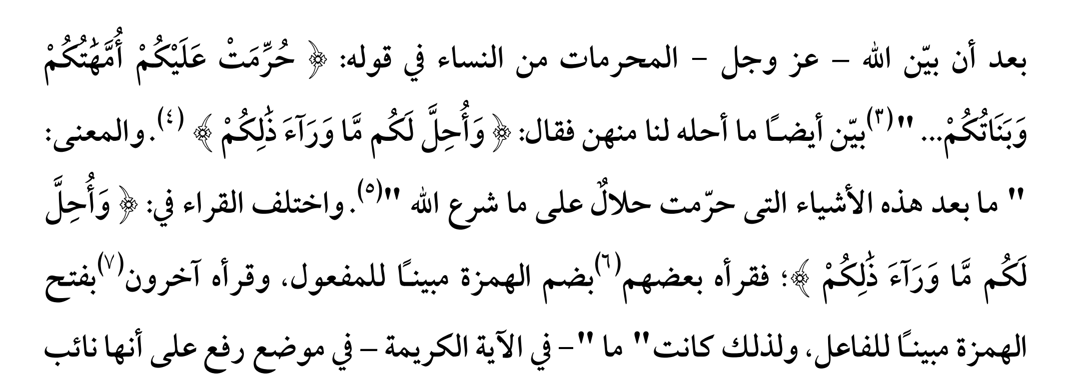
المبحث السابع

المصدر المؤول في قوله – تعالى:



﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾[2] بين البدل والمفعول لأجله.





بعد أن بيّن الله – عز وجل – المحرمات من النساء في قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ... "[3]بيّن أيضـًا ما أحله لنا منهن فقال: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ [4]. والمعنى: " ما بعد هذه الأشياء التى حرّمت حلالٌ على ما شرع الله "[5]. واختلف القراء في: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾؛ فقرأه بعضهم[6]بضم الهمزة مبينـًا للمفعول، وقرأه آخرون[7]بفتح الهمزة مبينـًا للفاعل، ولذلك كانت" ما "– في الآية الكريمة – في موضع رفع على أنها نائب

---

(١)الآية: ٤٨ سورة النساء.

(٢) من الآية: ٢٤ سورة النساء.

(٣) الآية: ٢٣ سورة النساء.

(٤)من الآية: ٢٤ سورة النساء.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/ ٢٧.

(٦)قال ابن الجزري – رحمه الله: "واختلفواْ في: ﴿ وأحل لكم ﴾ فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بضم الهمزة وكسر الحاء. وقرأ الباقون بفتحها" النشر في القراءات العشر لابن الجزري٢/ ١٧٥

(٧) المصدر السابق





فاعل في القراءة الأولى، وفي موضع نصبٍ على أنها مفعول به في القراءة الثانية [1]. وأما قوله: ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ ففي موضعه الإعرابي وجهان: " النصب والرفع: فالنصب من وجهين: **أحدها**: أن يكون منصوبـًا على البدل[2]من "ما" إذا كانت في موضع نصب على المفعول. **والثاني**: أن يكون منصوبـًا؛ لأنه مفعول له، وتقديره: وأحل لكم ما وراء ذالكم؛ لأنْ تبتغواْ بأموالكم. فلما حذفت "اللام" اتصل الفعلُ به، فوجب أن يكون في موضع نصبٍ. والرفع على البدل من "ما" إذا كانت في موضع رفع؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله "[3].



وفي معرض الحديث عن هذه الآية[4]الكريمة قال الزمخشري رحمه الله: " ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ مفعول له. بمعنى: بيّن لكم ما يحلّ مما يحرم؛ إرادة أنْ يكون ابتغاؤكم ﴿ بأموالكم ﴾ التى جعل الله لكم قيامـًا في حال كونكم ﴿ مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ﴾؛ لئلا تضيعواْ أموالكم وتُفقّرواْ أنفسكم فيما لا يحل لكم؛ فتخسرواْ دنياكم ودينكم، ولا مفسدة أعظم مما يجمع بين الخسرانين. والإحصان[5]: العفة وتحصين النفس من الوقوع في الحرام. والأموال: المهور وما يخرج من المناكح فإن قلتَ: أين مفعول ﴿ تَبْتَغُوا ﴾؟ قلت يجوز أن يكون مُقدراً، وهو النساء. والأجود أن لا يُقدّر. وكأنه قيل: أنْ تخرجواْ أموالكم. ويجوز أن يكون ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ بدلاً

---

(١) يُراجع: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري١/ ٢٤٩

(٢) وهو بدل اشتمال من "ما ". ينظر: الدر المصون٣/ ٦٥٠.

(٣) البيان لابن الانباري ١/ ٢٤٩-٢٥٠ .

(٤)الآية: ٢٤ سورة النساء.

(٥)ينظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص ١٣٦ "ح ص ن"



من ﴿ مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ والمسافح[١]: الزاني. من السفح. وهو صبّ المني "[٢].

يُفهم من كلام الزمخشري- رحمه الله - أن المعنى في الآية الكريمة يرجح أن يكون قوله: ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ مفعولاً لأجله؛ لأنه بدأ به أولاً، وأخّر الوجه الثاني الجائز وهو كونه بدلاً. ويُفهم أيضـًا أن الصناعة النحوية تقتضي أن يكون هذا المفعول لأجله على حذف مضافين[٣]؛ إذ التقدير: إرادة أن يكون ابتغاؤكم. وبناءً على ذلك يكون المعنى في الآية الكريمة: " أنه- تعالى- بيّن لكم ما يحل؛ لإرادته كون ابتغائكم بالمهور، فاختصت إرادته بالحلال الذي هو النكاح دون السفاح "[٤].



النقد:

الإعراب الذي رجّحه الزمخشري- رحمه الله - وفسّر الآية الكريمة عليه؛ إعراب مبني على أصلٍ من أصول المعتزلة العقائدية، وهو العدل الذي يترتب عليه أن العبد خالق لأفعاله مختار لها، وأن الله- عز وجل - لا يريد إلا الخير من العباد، وأما الشر والمعاصي فتقع بإرادة العباد لا بإرادة الله – عز وجل، وقد تقدّم[٥] بيان هذا الأصل. والمراد بالخير في الآية الكريمة النكاح، وأما الشر فهو الزنا. وهذا الأصل لا يتأتى ولا يتحصل من الآية الكريمة إلا إذا أُعرب قوله –

(١)ينظر: لسان العرب ٤/ ٥٩٥ "س ف ح".

(٢)الكشاف ١/ ٥٢٩.

(٣)وإنما اقتضت الصناعة ذلك؛ "لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له؛ لأن الفاعل بقوله: ﴿ وأحل﴾هو الله – تعالى، والفاعل في: ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ هو ضمير المخاطبين؛ فاختلفا". البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٤)البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٢٤.

(٥)ينظر ص ١١ من هذا البحث.



تعالى: ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ مفعولاً لأجله؛ " لأنه يدل على الغرض الذي من أجله وقع الفعل "[1].

وبناءً على ذلك؛ يتضح أن الزمخشري – رحمه الله – قصد تأكيد وتثبيت مذهبه الاعتزالي في" الإرادة في الآية الكريمة من خلال أمرين[2]:



أحدها: أنه فسر قوله – عز وجل: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم ﴾ بمعنى: بيّن لكم ما يحل.

والثاني: أنه جعل قوله – عز وجل: ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ مفعولاً لأجله على حذف مضافين – كما بيّن – وهذا الإعراب الذي استعان به الزمخشري في الآية الكريمة على تأكيد مذهبه الاعتزالي إعرابٌ مرجوح من جهة الصناعة النحوية؛ وذلك من أوجه:

أحدها: هذا الوجه المذكور يقتضي حذف مضافين – كما تقدّم – وأما الوجه الثاني وهو إعرابه بدلاً لا يقتضي حذفًا، وإنما هو على ظاهره. والحذف باتفاق[3]العلماء على خلاف الأصل؛ ولذلك كان إعرابه مفعولاً لأجله مرجوحًا؛ لأنه: "إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحملُ على عدمه أولى؛ لأن الأصل عدم التغيير" [4].

والثاني: ظاهر الآية الكريمة يدلّ على أن الراجح في الآية الكريمة أن يكون أَن ﴿ تَبْتَغُوا ﴾ بدلاً؛ ولذلك جوّزه كل[5] المعربين والمفسرين. لأن ظاهر الآية الكريمة يدل على: "أنه –

---

(١)الغرّة لابن الدهان ١/ ٣٣٤.

(٢)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٢٤.

(٣)ينظر: الكتاب١/ ٢٤، والبرهان للزركشي٦٨٦.

(٤)البرهان للزركشي٦٨٦

(٥)ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ٢٦١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/ ٢٧-٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ص١٧٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/ ١٨٧، وتفسير ابن عطية ٢/ ٤٠-

تعالى – أحلّ لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصان لا حالة السفاح، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يُعرب ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ مفعولاً له؛ لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له؛ لأن الفاعل بقوله: ﴿وَأُحِلَّ﴾هو الله – تعالى، والفاعل في ﴿ أَن تَبْتَغُوا ﴾ هو ضمير المخاطبين، فاختلفا" [1]. وأما إعرابه مفعولاً له فغير متفق عليه عندهم؛ ولذلك لم يذكره مكي[2] بن أبي طالب، وردّه أبوحيان[3] – رحمهما الله – وكان موخراً في الذكر عند أكثرهم.



المبحث الثامن

الضمير في قوله – تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[4] بين العود على "الله" – عز وجل– والعود على اسم الموصول

قسّم العلماء[5]الناس إلى أربعة أقسام:

٤١، والبيان لابن الأنباري١/ ٢٤٩-٢٥٠، والتفسير الكبير للفخر الرازي ٩/ ٤٥-٤٦، وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ص١٥٨، وتفسير القرطبي ٥/ ١٠٩، وتفسير البيضاوي٣/ ٢٤٤-٢٤٥، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٢٤-٢٢٥، والدر المصون٣/ ٦٥٠-٦٥١، واللباب لابن عادل ٦/ ٣٠٥-٣٠، وتفسير أبي السعود١/ ٥٠٧، وروح المعاني للألوسي ٥/ ٦، والتحرير والتنوير٥\٨.

(١)البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٢٤-٢٢٥ بتصرّف.

(٢)مشكل إعراب القرآن ١/ ١٨٧.

(٣)البحر المحيط لأبي حيان٣/ ٢٢٤.

(٤)من الآية: ٤٨ سورة النساء.

(٥)ينظر: تفسير ابن عطية ٢/ ٧٢-٧٣، والبحر المحيط لأبي حيان٣/ ٢٧٩-٢٨٠.



أحدها: كافر مات على كفره. فهذا مخلد في النار بإجماع المسلمين.

والثاني: مؤمن محسن لم يذنب قطُ ومات على ذلك. فهذا في الجنة بإجماع المسلمين.
والثالث: تائب مات على توبته، فهذا لاحق بالقسم الثاني عند المعتزلة وجمهور أهل السنة والجماعة، خلافـًا لبعض علماء الكلام الذين جعلوه في مشيئة الله –عز وجل، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عاقبه ثم أدخله الجنة.

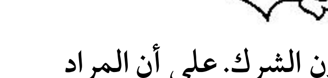
والرابع: مؤمن مذنب مات قبل أنْ يتوب. فهذا القسم اختُلف[1] فيه اختلافـًا كثيراً، ومذهب أهل السنة والجماعة أنه في مشيئة الله –عز وجل، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة وإن شاء عاقبه في النار ثم أدخله الجنة بعد ذلك؛ لأنه – كما تقدم–[2] لا يُخلد في النار أحدٌ مات على الإيمان والتوحيد الخالص.

وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾[3]. قال الزمخشري – رحمه الله–: "فإنْ قلتَ: قد ثبت أن الله – عز وجل– يغفر الشرك لمن تاب منه، وأنه لا يغفر ما دون الشرك من الكبائر إلا بالتوبة، فما وجه قول الله – تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ قلتُ: الوجه أن يكون الفعل المنفي والمثبت جميعـًا موجهين إلى قوله – تعالى: ﴿لِمَن يَشَاءُ

(١)فقالت المرجئة: هو في الجنة بإيمانه ولا تضره سيئاته. وقالت المعتزلة: إن كان صاحب كبيرة فهو خالد مخلد في النار. وقالت الخوارج: إذا كان صاحب كبيرة أو صغيرة فهو خالد مخلد في النار. يُراجع: تفسير ابن عطية٢/ ٧٢.

(٢)ينظر: ص ٢٩ من هذا البحث.

(٣)الآية: ٤٨ سورة النساء.



﴾كأنه قيل: إن الله لا يغفر لمن يشاء الشركَ، ويغفر لمن يشاء ما دون الشرك. على أن المراد بالأول من لم يتب، وبالثاني من تاب. ونظيره قولك: إن الأمير لا يبذل الدينار، ويبذل القنطار لمن يشاء. تريد لا يبذل الدينار لمن لا يستأهله، ويبذل القنطار لمن يستأهله"[1]. يُفهم من كلام الزمخشري أن المعنى في الآية الكريمة –عنده– يقتضي أمرين: **أحدهما**: أن يكون الجار والمجرور "لمن يشاء" متعلقًا بالفعلين المنفي والمثبت في الآية الكريمة، إذ التقدير: إن الله لا يغفر الشرك لمن يشاء عدم الغفرانِ، ويغفرُ ما دون الشركِ لمن يشاءُ الغفرانَ[2]. وبناءً عليه يكون المراد بقوله: لمن يشاء عدم الغفران: غيرَ التائبِ. ويكون المراد بـ "لمن يشاء الغفران": التائبَ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

الثاني: الفاعل في قوله﴿لِمَن يَشَاءُ ﴾ هو ضمير عائد على "من" الموصولة – المجرور–، وليس عائداً على لفظ الجلالة – الله[3]؛ وعليه يكون المعنى على أن مغفرة الله – عز وجل – متوقفة على مشيئة العبد، وكذلك عدم المغفرة؛ فالعبد الذي يشاء المغفرة – هو التائب – يغفر اللهُ له، والعبد الذي لا يشاء المغفرة – وهو غير التائب– لا يغفر الله – عز وجل– له.

فإذا تقرر هذا؛ تبيّن أن صاحب الكبائر – غير الشرك – إذا مات قبل أن يتوب حكمه في الآخرة حكم الذي مات على الشرك، فكلاهما خالد مخلد في النار لا يخرج منها أبداً.وهذا هو المعنى الذي قصده الزمخشري في الآية الكريمة.

---

(١)الكشاف ١/ ٥٥١-٥٥٢.

(٢)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٨٠.

(٣)يُراجع: الدر المصون ٣/ ٧٠١.





النقد:

الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري في الآية الكريمة إعراب مبني[١]على قاعدة اعتزاليه، وهي قاعدة الصلاح والأصلح عندهم، وهذه القاعدة – كما تقدم –[٢]تقتضي عندهم استحالة المغفرة لمن مات مؤمناَ مرتكبًا كبائر لم يتب منها؛ ولذلك سوّواْ بينه وبين الكافر في الآخرة في دخول النار والخلود فيها، وفرّقواْ بينهم في التسمية فقط؛ حيث أطلقواْ عليه: الفاسق. وجعلوه في منزلة بين منزلة الإيمان والكفر.

وهذا الإعراب إعراب مردود من أوجه:

أحدها: ظاهر الآية الكريمة يدّل على أن الجار والمجرور – لمن يشاء – متعلق بالفعل المثبت – يغفر؛ إذ التقدير: ويغفر ما دون الشرك لمن يشاء اللهُ المغفرة له.

وأما الفعل المنفي – لا يغفر – فلا تعلق له بهذا الجار والمجرور – لمن يشاء؛ لأن الشرك لا يغفر بإجماع الفريقين – أهل السنة والمعتزلة؛ فلا معنى لتعليقه بقوله: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾ [٣].

والثاني: ظاهر الآية الكريمة يدل على أنّ الفاعل في قوله: ﴿لِمَن يَشَاءُ﴾ هو ضمير يعود على لفظ الجلالة الله – عز وجل، وليس عائداً على "من" الموصولة؛ لأن الآية الكريمة مسوقة[٤]للتفرقة بين الشرك وبين غيره من الكبائر ولبيان أن مغفرة غير الشرك متوقفة على مشيئة الله – عز وجل.

وهذا الظاهر يؤكده قول النبي – صلى الله عليه وسلم: "تُبايعوني على أن لا تشركواْ بالله شيئًا، ولاتزنواْ، ولا تسرفواْ، ولا تقتلواْ النفس التي حرم الله إلا بالحق، فمن وفي منكم فأجره على

---

(١)يُراجع: تفسير البيضاوي٣/ ٢٨٤-٢٨٦، والبحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٧٩-٢٨١.

(٢)ينظر: ص٢٧ من هذا البحث.

(٣)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٨٠.

(٤)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ٢٨٠، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي٢٨٤-٢٨٦.



الله، ومن أصاب شيئًا من ذلك فعُوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب شيئًا من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله، إنْ شاء عفا عنه وإنْ شاء عذبه" [1].

فهذا الحديث يؤكد ظاهر الآية الكريمة ويدل دلالة صريحة على أن فاعل المشيئة هو الله – عز وجل – لا صاحب الكبيرة[2].

والثالث: سياق الآية الكريمة يدل على أنها سيقت لإظهار عظم ذنب الشرك وأنه ليس كغيره من الذنوب؛ ولذلك قال أبو السعود – رحمه الله: "ومن علّق المشيئة بكلا الفعلين وجعل الموصول الأول عبارة عن من لم يتب، والثاني عن من تاب فقد ضلّ سواء الصواب؛ كيف لا؟ وإنْ مساق النظم الكريم لإظهار كمال عِظم جريمة الكفر وامتيازه عن سائر المعاصي ببيان استحالة مغفرته، وجواز مغفرتها، فلو كان الجواز على تقدير التوبة؛ لم يظهر بينهما فرق؛ للإجماع على مغفرتها بالتوبة، ولم يحصل ما هو المقصود من الزجر البليغ عن الكفر والطغيان، والحمل على التوبة والإيمان" [3].

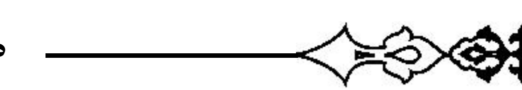
فإذا تقرر هذا؛ اتضح أنّ هذه الآية الكريمة هي الحاكمة بالنص في موضع النزاع بين أهل السنة ومن خالفهم، وأن حملها على ظاهرها هو الصواب، وأن صرفها عن ظاهرها كما فعل الزمخشري مردود من جهة الصناعة النحوية؛ لأنه نوع من التكلّف والتعسف.

---

(١)صحيح مسلم بسرح النووي١١/ ١٧٩ – كتاب الحدود- باب "الحدود كفارات لأهلها".

(٢) يُراجع: المصدر السابق ص١٨٠.

(٣)تفسير أبي السعود١/ ٥٣٣-٥٣٤.



المبحث التاسع

"يجعل" في قوله – تعالى:

﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾[(١)]

بين التصيير والتسمية



تأتى "جعل" في لغة العرب على عدة معانٍ[(٢)]:

منها: أن تكون بمعنى خلق أو أوجد؛ فتتعدى إلى مفعول واحد[(٣)]، ومنه قوله – تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّور ﴾[(٤)].

ومنها: أن تكون بمعنى "صيّر"؛ فتتعدى إلى مفعولين[(٥)]، مثل: جعلتُ الطين خزفـًا. ومنه قوله – عز وجل: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا ﴾[(٦)].

ومنها: أن تكون بمعنى "سمّى"؛ فتتعدى إلى مفعولين أيضـًا[(٧)]، ومنه قوله – تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[(٨)].

ومنها: أن تكون بمعنى "الحكم أو الظنّ" فتتعدى إلى مفعولين أيضـًا، مثل: جعل البصرة

---

(١)من الآية: ١٢٥ سورة الأنعام.

(٢)يُراجع: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص١٠٦-١٠٧ "ج ع ل"، ولسان العرب ٢/ ١٤٧ "ج ع ل".

(٣)يُراجع: شرح الألفية للمرادي ٢٤٤-٢٤٥.

(٤)من الآية: ١ سورة الأنعام.

(٥)يُراجع: التذييل والتكميل ٦/ ٣٨-٣٩.

(٦)الآية: ٢٢ سورة البقرة.

(٧)يُراجع: الصحاح للجوهري٢/ ١٢٤٤ "ج ع ل".

(٨)الآية: ١٩ سورة الزخرف.



بغداد. وجعل الحسن قبيحاً. أي: ظنها إياها وحكم عليها بذلك[1].

وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَاءِ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2].

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

قال أبو على الفارسي – رحمه الله: "فإن قلتَ: هل يجوز أن يكون فاعل﴿ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ ﴾ الضمير العائد إلى" من "كأن المهدي يشرح صدر نفسه؛ فإن ذلك صحيح في المعنى؟

والأشبه أن يكون الضمير الذي فيه عائداً إلى اسم" الله "؛ لقوله: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ﴾[3]، وقوله: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[4].

وكذلك يكون الضمير الذي في قوله: " يشرح صدرة "لاسم الله – تعالى –.

والمعنى: أن الفعل مسند إلى اسم" الله "في اللفظ، وفي المعنى إلى المنشرح صدره؛ وإنما نسبة إلى ضمير اسم" الله "؛ لأنه بقوته كان وبتوفيقه، كما قال: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾[5].

ويدلك على أن المعنى لفاعل الإيمان إسنادُ هذا الفعل إلى الكافر في قوله: ﴿ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[6].

فكما أسند الفعل إلى فاعل الكفر؛ كذلك يكون في إسناده في المعنى إلى فاعل الإيمان.

---

(١)يُراجع: لسان العرب ٢/ ١٤٧ "ج ع ل".

(٢)الآية: ١٢٥ سورة الأنعام.

(٣)الآية: ٢٢ سورة الزمر.

(٤)الآية: ١ سورة الشرح.

(٥)من الآية: ١٧ سورة الأنفال.

(٦)من الآية: ١٠٦ سورة النحل.






معنى شرح الصدر[1]: اتساعه للإيمان أو الكفر وانقياده له وسهولته عليه؛ يدلك على ذلك وصف خلاف المؤمن بخلاف الشرح الذي هو اتساع، وهو قوله: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ كأنما يفعل ما يعجز عنه ولا يستطيعه؛ لثقله عليه وتكاؤده له.

فأما قوله: ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ فعلى تأويلين:

أحدهما: التسمية في قوله: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[2] أي سموهم بذلك.



والآخر: الحكم. كقولهم: اجعل البصرة بغداد، وجعلت حسني قبيحًا.

أي حكمت بذلك. " ولا يكون هذا من الجعل الذي يُراد به الخلق "[3].

يُفهم من كلام الفارسي – رحمه الله – أن المعنى في الآية الكريمة – عنده – يقتضي أمرين:

الأول: العبد في الحقيقة هو الخالق لأفعاله؛ خيراً كانت أوشراً؛ ولكنها تنسب إلى الله – عز وجل – على سبيل المجاز.

الثاني: الفعل المضارع" يجعل "معناه في الآية الكريمة" يُسمّى أو يحكم "؛ إذ التقدير: ومن يرد أن يضله يسمّى صدره ضيقًا حرجًا ويحكم عليه بذلك.

النقد:

الإعراب الذي ذهب إليه أبو على الفارسي في الآية الكريمة إعراب مبني[4]على قاعدتين من

---

(١)الشرح له عدة معانٍ في اللغة، منها: القطع، ومنها: الكشف، ومنها: التوسعة. يُراجع: لسان العرب٥/ ٧٠ "ش ر ح".

(٢)الآية: ١٩ سورة الزخرف.

(٣)الحجة لأبي على الفارسي ٢/ ٨٦٥-٨٦٦ بتصرّف.

(٤)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٢١٩.





قواعد المعتزلة العقائدية: **الأولى**: العبد خالق لأفعاله، خيراً كانت أو شراً[1]. **الثانية**: الله – عز وجل – لا يخلق الضلال والشر في العبد ولا يريدها[2]. فلما كان الضيق والحرج في الآية الكريمة كناية عن عدم قبول الإيمان والموعظة؛ أوّل الفارسي – رحمه الله – الفعل " يجعل "على أنه بمعنى" سمّى أو حكم "؛ لأن عدم قبول الإيمان قبيح، والله – عز وجل – منزّه عن القبيح[3].



قال القاضي عبد الجبار – رحمه الله: " فصل: في أنه – تعالى – يريد جميع ما أمر به ورغب فيه من العبادات وأنه لا يريد شيئًا من القبائح بل يكرهها "[4]. وقال أيضًا: " ومما يدّل على ذلك أن إرادة القبيح قبيحة، وقد دللنا على أنه – تعالى – لا يفعل القبيح؛ فيجب القطع على أنه – عز وجل – لا يريد القبائح، وإذا ثبت ذلك؛ ثبت كونه مريداً للواجبات "[5].

وهذا الإعراب الذي ذهب إليه الفارسي – رحمه الله – إعراب مردود من ثلاثة أوجه: أحدها: ظاهر[6] الآية الكريمة يدل على أن إسناد الفعل إلى الله – عز وجل – في الفعلين: يشرح، ويجعل. إسناد حقيقي؛ لأنها مسوقة لبيان أن الهداية والإضلال كليهما من الله – عز وجل، وبيان أن من أراد الله إضلاله؛ فإن لن يستطيع الإيمان؛ ولذلك قال مكي بن أبي طالب – رحمه الله: " وهذه الآية من أدل دليلٍ على أنّ قدرة المعصية، وأن كلا القدرتين من عند الله – تعالى؛

---

(١)يُراجع: ص ١٨ من هذا البحث.

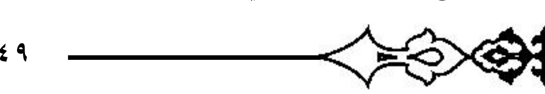
(٢)يُراجع: ص ١٨ من هذا البحث.

(٣)يُراجع: البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٢١٩.

(٤)المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار٦/ ٢١٨.

(٥)المرجع السابق ص٢٢٠.

(٦)يُراجع: البحرالمحيط لأبي حيان٤/ ٢١٩-٢٢٠.



لأنه أخبر أنه يشرح صدر من أراد هدايته، ويُضيّق صدر من أراد دفعه عن الإيمان. فتضييقه للصدر منع الإيمان، ولو كان يوصل إلى الإيمان مع تضييق الصدر عنه، لم يكن بين تضيقه وشرحه فرق "[١].



والثاني: قول النبي – صلى الله عليه وسلم: " ما من مولود إلا يُولد على الفطرة "[٢]يدل على أن" جعل "في الآية الكريمة معناها: صيَّر. لأنها تدلّ على التحويل والانتقال. **وبيانه**: أن المراد بقوله: ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾: الكافر[٣]. والكافر في الأصل مولود على الفطرة. أي: على التوحيد الخالص[٤]. فإذا أراد الله – عز وجل – عدم إيمانه بعد بلوغه الاحتلام حوّل صدره ونقله من الفطرة التى وُلد عليها إلى الضيّق والحرج الذي هو كناية عن عدم قبول الإيمان. فإذا تقرر هذا تبيّن أن كفر الكافر يحتاج إلى تحويل وانتقال من حالة إلى حالةٍ؛ لأنها على خلاف الفطرة التى وُلد عليها؛ وهذا المعنى يُرجح كون" يجعل "في الآية الكريمة معناها: صيّر؛ لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى.

قال أبو حيان – رحمه الله: " ونسبة إرادة الهدى والضلال إلى الله إسنادٌ حقيقي؛ لأنه – تعالى– هو الخالق ذلك والموجد له والمريد له. وشرح الصدر تسهيل قبول الإيمان عليه وتحسينه وإعداده لقبوله، وضمير فاعل الهدى عائد على "الله" أي: يشرح الله صدره... والضيق والحرج كناية عن ضد الشرح واستعارة لعدم قبول الإيمان... والضميرفي "يجعل" [٥]عائد

---

(١)الهداية لمكي بن أبي طالب٣/ ١٤٠٦.

(٢)صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/ ١٥٧ – كتاب القدر– باب معنى: "كل مولود يُولد على الفطرة".

(٣)ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/ ٢١٨.

(٤)يُراجع: صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/ ١٥٧-١٥٨.

(٥)من الآية: ١٢ سورة الأنعام.

على الله. ومعنى "يجعل" يُصيِّر؛ لأن الإنسان يُخلق أولاً على الفطرة، و هي كونه مهيئًا لما يلقى إليه ولما يُجعل فيه، فإذا أراد الله إضلاله؛ جعله لا يقبل الإيمان "[1].



والثالث: ظواهر الآيات القرآنية تؤكد ظاهر الآية التى معنا؛ ومن ذلك:

قوله – تعالى: ﴿ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ﴾[2].

وقوله: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[3].

وقوله: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[4].

وقوله: ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[5].

وقوله: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى وَمَن يُضْلِلْ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[6].

وقوله: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾[7].

---

(١)البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٢١٩ بتصرّف.

(٢)من الآية: ٨٨ سورة النساء.

(٣)من الآية: ٣٩ سورة الأنعام.

(٤)من الآية: ٧١ سورة الأنعام.

(٥)من الآية: ٤٣ سورة الأعراف.

(٦)الآية: ١٧٨ سورة الأعراف.

(٧)من الآية: ١٧ سورة الكهف.





وقوله: ﴿ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾[1].

وقوله: ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ﴾[2].

فإذا تقرر هذا؛ تبيّن أن إعراب الفارسي إعراب مردود؛ لأنه على خلاف ظاهر الآية الكريمة؛ " والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن "[3]، " والألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه "[4].

---

(١)من الآية: ٢٣ سور الجاثية.

(٢)من الآية: ١١ سورة الفتح.

(٣)الإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٢٩٩- مسألة رقم "١١٥".

(٤)المرجع السابق١/ ٢١١ – مسألة رقم "٢٨٠".



المبحث العاشر

الواو في قوله – تعالى: ﴿ وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوه ﴾[1]

بين الاستئناف والحال



" الواو " هي أم الباب[2] في عطف النسق؛ ولذلك تأتي في الكلام على وجوه كثيرة:

منها: أن تكون للاستئناف. و هي التي يطلق عليها: واو الابتداء[3]. " و هي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة له في الإعراب. ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية. فمن أمثلة الاسمية قوله – تعالى: ﴿ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾[4]. ومن أمثلة الفعلية قوله – تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾[5]"[6]. وإنما سُمّيت واو الاستئناف؛ لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها[7].

ومنها: " واو الحال: وقدّرها النحويون بـ "إذ"؛ من جهة أن الحال في المعنى ظرف للعامل فيها وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: جاء زيدٌ ويده على رأسه. وعلى الفعلية إذا تصدرت بماضٍ. والأكثر اقترانه بـ "قد"، نحو: جاء زيد وقد طلعت الشمس. وتدخل على المضارع

---

(١)من الآية: ١٦٩ سورة الأعراف.

(٢)ينظر: شرح المفصل لأبي يعيش٥/ ٦.

(٣)يُراجع: الجني الداني ص ١٦٣.

(٤)من الآية: ٢سوورة الأنعام.

(٥)من الآية: ٥ سورة الحج.

(٦)الجني الداني ص١٦٣.

(٧)يُراجع: المرجع السابق نفسه.





والمنفي "[1].

وفي معرض الحديث عن قوله – تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [2]. قال الزمخشري – رحمه الله: " ﴿ خَلَفَ ﴾ وهم الذين كانواْ في زمن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "ورثوا الكتاب" التوراة بقيت في أيديهم بعد سلفهم يقرؤنها ويقفون على ما فيها من الأوامر والنواهي والتحليل والتحريم ولا يعملون بها ﴿ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ ﴾ أي: حُطام[3]هذا الشيء الأدنى، يريد: الدنيا وما يُتمتع به منها.

وفي قوله: ﴿ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ ﴾ تخسيس وتحقير. والأدنى: إمّا من الدنو بمعنى القرب؛ لأنه عاجل قريب. وإما من دنّو الحال وسقوطها وقلتها. والمراد: ما كانواْ يأخذونه من الرشا[4]في الأحكام على تحريف الكلم؛ للتسهيل على العامّة. ﴿ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾ لا يؤاخذنا الله بما أخذنا. وفاعل "سَيُغْفَر" الجار والمجرور، وهو "لَنَا"، ويجوز أن يكون الأخذ الذي هو مصدر "يأخذون". ﴿ وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ ﴾ الواو للحال، أي: يرجون المغفرة وهم مُصرون عائدون إلى مثل فعلهم غير تائبين. وغفران الذنوب لا يصح إلا بالتوبة، والمصِرُّ لا غفران له. ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يعني قوله في التوراة: "من ارتكب ذنبًا عظيمًا

---

(١)المرجع السابق ص١٦٤.

(٢)الآية: ١٦٩ سورة الأعراف.

(٣)الحُطام: هو ما تكسر من الشيئ اليابس. يُراجع: الصحاح للجوهري ٢/ ١٤٠٨ "ح ط م".

(٤)الرشا: جمعُ رشوة – بكسر الراء وضمها – و هي في الأصل مأخوذة من الرشاء: وهو الحبل الذي يربط به الدلو. يُراجع: الصحاح للجوهري٢/ ١٧٥١ "ر ش ا".





فإنه لا يُغفر له إلا بالتوبة". ﴿ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ﴾ في الكتاب من اشتراط التوبة في غفران الذنوب. والذي عليه المُجبرة[1] هو مذهب اليهود بعينه كما ترى "[2]. يُفهم من كلام الزمخشري – رحمه الله – أن المعنى في الآية الكريمة يقتضي أن تكون" الواو "في قوله: ﴿ وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ﴾ هي واو الحال؛ إذ التقدير: يرجون المغفرة وهم مصرون عائدون إلى مثل فعلهم غير تائبين. وإنما اقتضى المعنى ذلك – عنده؛ لأن مغفرة الذنوب – الكبائر – في الآخرة لا تكون إلا بتوبة صاحبها منها في الدنيا؛ ولذلك أنكر الله – عز وجل – عليهم في الآية الكريمة طمعهم في المغفرة مع كونهم لم يتوبواْ من أخذ الرشوة في الدنيا. ويؤيد هذا المعنى – عنده – ما نقله من التوراة، وهو قوله: " من ارتكب ذنباً عظيماً فإنه لا يُغفر إلا بالتوبة ". فإذا تقرر هذا؛ تبين أن" الواو "حالية، والجملة بعدها في موضع نصب وصاحب الحال هو الضمير في: " لنا "أو الواو في قوله: ﴿ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ ﴾[3].

النقد:

الإعراب الذي ذهب إليه الزمخشري – رحمه الله – في الآية الكريمة إعراب مبني على عقيدة اعتزالية، و هي أن الكبائر لا تغفر في الآخرة إلا بالتوبة منها في الدنيا، وأن مرتكب الكبيرة – غير الشرك – خالد مخلد في النار في الآخرة؛ لأنه فاسق، ولأنه لم يتب منها في الدنيا. – وقد تقدّم بيان ذلك غير مّرة[4] ولذلك قال أبو حيان – رحمه الله: " وحَمَلَهُ على جعل "الواو"

---

(١)قال ابن المُنيّر – رحمه الله: "يريد بالمجبرة – وكعادته – أهل السنة، حيث قالواْ: يجوز غفران الذنوب وإنْ لم يتب صاحبها؛ وذلك بفضل الله ورحمته" الانتصاف لابن المنير ٢/ ١٦٤.

(٢)الكشاف٢/ ١٦٤.

(٣)يُراجع: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي٤/ ٣٩٦.

(٤)) ينظر ص ٤٥، ٤٤من هذا البحث.






للحال لا للعطف مذهبُ الاعتزال "[1].

وهذا الإعراب المذكور مردود من أوجه:

أحدها: الآية الكريمة مسوقة؛ لبيان مخالفات اليهود، وتعديد جرائمهم بإجماع المفسرين[2]. وهذا المعنى يناسبه كون" الواو "للاستئناف لا للحال؛ لأن العطف يقتضي المغايرة بين المعطوفات، فتكون كل جملة مستقلة بمعنى جديد غير مستفادٍ من غيرها، وهذا هو المقصود في الآية الكريمة؛ إذ به تتعدد الجمل ويتعدد تبعـًا لها المعنى المستفاد منها. وأما جعل" الواو "للحال فهو إعراب مرجوح؛ لأن الكلام معها يكون جملة واحدة؛ إذ الجملة الحالية في تأويل المفرد؛ لأن الإعراب يتعلق بالمفردات(٣) لا بالحمل. فإذا تقرر هذا تبيّن أن جعل" الواو "للاستئناف أبلغ من جهة المعنى وأكثرُ فائدة؛ لأنه يشتمل على المعنى الذي تدل عليه" واو "الحالية وزيادة.

والثاني: استدلال الزمخشري بهذا الإعراب على مذهبه الاعتزالي استدلال ساقط؛ لأن" الواو "فيها تحتمل وجهين من الإعراب عند المفسرين(٤): أحدها: أنّ، تكون مستأنفة، فتكون الجملة بعدها لا محل لها من الإعراب. والثاني: أن تكون حالية، فتكون الجملة بعدها في

---

(١)البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤١٥.

(٢)ينظر: الهداية لمكي بن أبي طالب٣/ ١٦٧٢-١٦٧٤، وتفسير ابن عطية٢/ ٥٣٥-٥٣٦، والتفسير الكبير للفخر الرازي١٥/ ٤٤، تفسير القرطبي٧/ ٢٥٠-٢٥١، وتفسير البيضاوي٤/ ٣٩٥-٣٩٧، واللباب لابن عادل ٩/ ٣٦٩-٣٧٣، وتفسير أبي السعود٢/ ٣١٣-٣١٤، وفتح القدير ٢/ ٣٢٩، روح المعاني٩/ ١١٠-١١٢، والتحرير والتنوير٩/ ١٥٩-١٦٤.

(٣)يُراجع: النحو منهجـًا وتطبيقـًا للدكتور: فؤاد علي مخيمر – الجزء الثاني في الجملة الاسمية ص٧.

(٤)ينظر: الدر المصون ٥/ ٥٠٤، واللباب لابن عادل ٩/ ٣٧١، روح المعاني٩/ ١١١.



موضع نصب. فإذا تقرر هذا؛ تبين أنه استدلال مردود؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال – كما هو مقرر عند العلماء[١]...

والثالث: الآية الكريمة ليست نصًا في المعنى الذى أراده الزمخشري بالإعراب المذكور، وإنما غاية ما فيها بهذا الإعراب توبيخهم وتقريعهم على طمعهم في الغفران مع كونهم مصرين على الكبائر غير تائبين منها؛ لأن الراجي عفو الله – عز وجل – ينبغي عليه التوبة والندم لا الإصرار على المعصية(٢). ولذلك قال الفخر الرازي – رحمه الله: " ثم قال: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ﴾[٣] والمراد الإخبار عن إصرارهم على الذنوب... ثم بيّن – تعالى – قبح فعلهم فقال: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٤] أي: التوراة ﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[٥] قيل: المراد منعهم عن تحريف الكتاب وتغيير الشرائع؛ لأجل أخذ الرشوة. وقيل: المراد أنهم قالواْ سيُغفر لنا هذا الذنب مع الإصرار. وذلك قول باطل. فإن قيل: فهذا القول يدلّ على أن حكم التوراة هو أن صاحب الكبيرة لا يُغفر له. قلنا: إنهم كانواْ يقطعون بأن هذه الكبيرة مغفورة. ونحنُ لا نقطع بالغفران، بل نرجو الغفران، ونقول: إنّ بتقدير أن يُعذب الله عليها فذلك العذاب منقطع غير دائم "[٦].

(١)ينظر: الإنصاف لابن الأنباري ٢/ ٢٤٣ " مسألة رقم١٠٤".

(٢) يُراجع: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤/ ٣٩٦-٣٩٧

(٣)من الآية: ١٦٩ سورة الأعراف

(٤)من الآية: ١٦٩ سورة الأعراف.

(٥)من الآية: ١٦٩ سورة الأعراف.

(٦)التفسير الكبير للفخر الرازي ١٥/ ٤٤ بتصرّف.



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه أجمعين.



وبعدُ:

فقد تم هذا البحث – بحمد الله وفضله، وظهر لي من خلاله بعض النتائج: منها: الحفظ المذكور في قوله – تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1] حفظٌ يتناول القرآن الكريم لفظًا ومعنى؛ ولذلك عندما أراد المخالفون لأهل السنة والجماعة كالمعتزلة إخضاع آيات الذكر الحكيم؛ لتقوية آرائهم؛ وجدنا ذلك يتعارض مع ظاهر الآية الكريمة أو السياق القرآني أو قواعد النحو العربي.

ومنها: خطورة عقيدة العالم المتصدي لتفسير القرآن الكريم أو إعرابه؛ إذ إن ذلك يؤثر سلبًا أو إيجابًا – حسب مذهبه – على المعنى أو الإعراب؛ ولذلك يجب على طالب العلم الشرعي معرفة عقيدة المفسر أو المعرب؛ حتى لا يغتر بآرائه التفسيرية أو الإعرابية.

ومنها: التأكيد على ضرورة الربط بين العقيدة والتفسير والإعراب وأهميته؛ حتى يسلم طالبُ العلم من الآراء المنحرفة والعقائد الفاسدة.

ومنها: التأكيدُ على أن الباطل لا يقوى بقوة مُدَّعِيهِ؛ ولذلك استطاع طالبُ

(١)الآية: ٩ سورة الحجر.





علمٍ[1] لا يرقى إلى أن يكون تلميذاً عند الزمخشري أن يرد عليه وعلى أمثاله من حذاق المعتزلة.

وبعدُ: فهذا عمل بشري قمت به في بداية طريقي العلمي، فإذا كنت أصبتُ فيه، فلله الحمدُ والفضل والمنة، ولكل من تعلمت على يديه الشكر، وإن كان الأمرُ غير ذلك؛ فحسبي أنني بشر، والخطأ أول طريق الصواب، والفاضلُ من عُدتّ سقطاته، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث:

لملوم محمد لملوم محمد

(١) الباحث.



فهرس المراجع



١ -القرآن الكريم.

٢ -الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. للدكتور/ تمام حسان – عالم الكتب –القاهرة – ط سنة ٢٠٠٩م.

٣ -أصول الفرق الإسلامية د/ عمر عبد العزيز قريشي – دار حنون للطباعة – القاهرة.

٤ -أصول الفقه للدكتور د/ محمد أبو النور زهير – تح د/ محمد سالم أبو عاصي – دار البصائر- القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٥ -أصول الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور/ وهبة الزُحيلي – دار الفكر – دمشق – سوريا – ط الثانية والعشرون – سنة ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٦ -إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس – تح/ خالد العلي – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط الثالثة – سنة١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٧ -أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي ابن الشجري – تح د/ محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – ط الثانية – سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٤م.

٨ -إملاء ما مَنّ به الرحمن لأبي البقاء عبدالله بن الحسيني العكبري – تعليق/ نجيب الماجدي – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ط سنة ٢٠١٣م / ١٤٣٤هـ.

٩ -الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. لأبي البركات عبد الرحم الأنباري – ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – ط سنة ٢٠٠٩م.

١٠ -الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب – تح/ محمد عثمان – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ٢٠١١م.

١١ -البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي – تحقيق ودراسة /



عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

١٢ -البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي – تحقيق: أبي الفضل الدمياطي – دار الحديث القاهرة – ط سنة١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٣ -بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي – تح د/ على محمد عمر – مكتبة الخانجي – ط الأولى – سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٤ -البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريفٍ وتليدٍ للأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني – دار القلم – دمشق – سوريا – ط الثالثة – سنة ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٥ -البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري – تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، ومراجعة/ مصطفي الساق – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ط الثانية – سنة ٢٠٠٦م.

١٦ -تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية للشيخ/ محمد أبو زهرة – تح/ عبد الحليم إبراهيم عبد الحليم – دار الفكر العربي – القاهرة – ط سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٧ -التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور – دار سحنون – تونس – سنة ١٩٩٧م.

١٨ -التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي – تح د/ حسن هنداوي – ط دار القلم – دمشق – سوريا – ط الأولى – سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٩ -تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي – دار الفكر – بيروت – لبنان.

٢٠ -تفسير البيضاوي لناصر الدين أحمد بن محمد الخفاجي – ومعه: حاشية الشهاب



المسّماة: عناية القاضي وكفاية الراضي لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي – تعليق/ عبد الرازق المهدي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢١ -تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية – تح/ هاني الحاج – دار التوفيقية – القاهرة.

٢٢ -تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تقديم/ هاني الحاج – تح/ عماد زكي البارودي- المكتبة التوفيقية – القاهرة.

٢٣ -التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط الثالثة.

٢٤ -الجنى الداني في حروف المرادي للحسن بن قاسم المرادي – تح د/ فخر الدين قباوة – والأستاذ / محمد مديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢٥ -جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين بن علي الإربلّي – تح د/ إميل بديع يعقوب – دار النفائس – دمشق – سوريا – ط الثانية – سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٦ -جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي – تعليق / سليمان الصالح – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٧ -الحُجة في علل القراءات السبع لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح/ مجمد إبراهيم سنبل وآخرين – دار الصحابة للتراث – طنطا – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٨ -الدر المصون في علام الكتاب المكنون للسمين الحلبي – تح د/ أحمد محمد الخرّاط – دار القلم – دمشق – سوريا – ط الثالثة – سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.



٢٩ -ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي – تح د/ رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٣٠ -رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر أحمد بن عبد النور المالقي – تح د/ أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – سوريا – ط الرابعة – سنة١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٣١ -روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع الثماني لأبي الفضل محمود بن عبدالله الألوسي – دار الفكر – بيروت – لبنان – سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٣٢ -سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبى – تح د/ بشار عواد معروف، ود/ محي الدين هلال – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ / ١٣٨٥م.

٣٣ -شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني – تعليق الإمام/ أحمد بن الحسين بن هاشم، تح د/ عبد الكريم عثمان – مكتبة وهبة – القاهرة – ط الثانية – سنة١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٣٤ -شرح ألفية بن مالك للحسن بن قاسم المرادي – تح د/ فخر الدين قباوة – دار المعارف – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٣٥ -شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبدالله بن مالك – تح / محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة

٢٠٠٩م.

٣٦ -شرح الجمل لابن الفخار – تح د/ روعة محمد ناجي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٣٧ -شرح صحيح مسلم للنووي- تح/ أبو عبدالله محمد المصنعي – دار العقيدة – القاهرة





– ط الأولى– سنة ٢٠٠٩/ ١٤٣٠هـ.

٣٨ -شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي – تح د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٣٩ -شرح المفصل لابن يعيش الحلبي – تح د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الثانية – سنة٢٠١١م.

٤٠ -الصحاح المُسمى تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق/ شهاب الدين أبو عمرو – دار الفكر – بيروت – لبنان – ط سنة ١٤٣١هـ – ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م.

٤١ -غاية المرام في علم الكلام، لسيف الدين الآمدي – تح أ.د / حسن الشافعي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – سنة ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

٤٢ -الغرّة في شرح اللمع لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان – دراسة وتحقيق د/ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم – ار التدمرية – الرياض – المملكة العربية السعودية – ط الأولى – سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٤٣ -فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي حجر العقلاني – تعليق كوكبة من العلماء منهم: الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز – اعتناء / محمد سامح عمر – دار ابن الجوزي – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

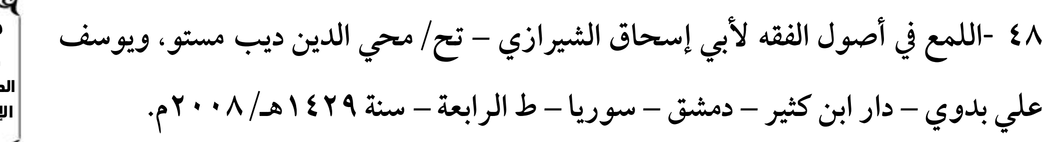
٤٤ -الكتاب لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر – تح الشيخ/ عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الرابعة – سنة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٤٥ -الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ومعه: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لأحمد بن المنيّر الإسكندري – دار إحياء التراث العربي – بيروت – بنان – ط الأولى سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.



٤٦ -اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر ابن عادل الدمشقي – تح الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الثانية – سنة٢٠١١م.

٤٧ -لسان العرب لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي – دار الحديث – القاهرة – ط سنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.



٤٨ -اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي – تح/ محي الدين ديب مستو، ويوسف علي بدوي – دار ابن كثير – دمشق – سوريا – ط الرابعة – سنة ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٩ -معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الروماني – تح/ عرفان بن سليم العشا – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٥٠ -معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء – تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار – دار السرور – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

٥١ -معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش – دراسة وتحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥٢ -معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج- تح/ عرفان بن سليم العشا – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٣ -معجم المؤلفين – تراجم مصنفي الكتب العربية – لعمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان – سنة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.

٥٤ -المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني – تح د/ أحمد فؤاد الأهواني – ط وزارة الثقافة والإرشاد القومي – المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة – ط الأولى- سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م.

٥٥ -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري المصري – ومعه: حاشية الدسوقي للشيخ/ مصطفي محمد عرفة الدسوقي – دار السلام – القاهرة – ط الثانية –



١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٥٦ -مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني – راجعه وعلق عليه/ نجيب الماجدي – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ط سنة ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٥٧ -مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس تح/ أنس محمد الشافي – دار الحديث – القاهرة – ط سنة١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥٨ -المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد – تح الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشيءون الإسلامية – القاهرة – ط الثالثة – سنة١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٥٩ -الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني – تح د/ على عبد الباسط مزيد – مكتبة الإيمان – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٦٠ -موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي – إشراف وتقديم أ.د/ محمود حمدي زقزوق – ط المجس الأعلى للشيءون الإسلامية – وزارة الأوقاف – جمهورية مصر العربية – سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠١١م.

٦١ -الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة – إشراف د/ مانع حمّاد الجهنى – ط دار الندوة الععالمية للشباب الإسلامي – الرياض – المملكة العربية السعودية – ط الخامسة – سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦٢ -الموطأ الإمام مالك بن أنس – رواية / محمد بن الحسن الشيباني – تح د/ عبد الوهاب عبد اللطيف – ط المجلس الأعلى للشيءون الإسلامية – القاهرة – ط الثالثة – سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٦٣ -النحو منهجاً وتطبيقاً – الجزء الثاني في الجملة الاسمية – الدكتور/ فؤاد علي مخيمر – مطبعة الحسيني الإسلامية – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

٦٤ -النشر في القراءات العشرلأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري – راجعه وصححه/







محمد خالد العطار – دار الفكر – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة١٤٣٥ – ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٤م.

٦٥ -الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه -لأبى محمد مكي بن أبي طالب القيسي – إشراف الأستاذ الدكتور/ الشاهد البوشيخي – دار السلام – القاهرة – ط الأولى – سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤.

٦٦ -الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط الأولى – سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.




فهرس الموضوعـــــات






مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية






مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية